●المدير العام ومدير النشر : خالد دامي ●رئيسة التحرير: نهيلة الدويبي

أصوات NEWS

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

●العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

الصحراء المغربية
خط أحمر..

يقظة عسكرية وحسابات استراتيجية تُحبط رهانات التصعيد

تجدد الأقطاب وتنافس المصالح.. كيف يرسم المغرب معالم سياسته الخارجية ؟

المغرب يعيد رسم خرائط النفوذ في أفريقيا..من دبلوماسية المواقف إلى صناعة المصالح الاستراتيجية

قضية الصحراء .. المغرب يرسم ملامح مرحلة ما بعد المينورسو

رئيس الحكومة الإسبانية: لا أدلة تثبت تورط المغرب في أزمة سبتة المحتلة



دافع رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز عن موقف المغرب في تدبير أزمة تدفق المهاجرين غير النظاميين نحو مدينة سبتة، مؤكدا عدم توفره، إلى حدود الآن، على أدلة تثبت تورط الرباط في وصول أعداد من المهاجرين إلى المدينة يومي 30 و31 يوليوز الماضي، ومقرا بأن السلطات المغربية واجهت بدورها صعوبات في احتواء الوضع وأوضح سانشيز، في مقابلة صحافية، أنه لا يتوفر على معطيات كافية تسمح له بتوجيه اتهامات إلى الحكومة المغربية بشأن تدفق المهاجرين، كما نفى علم حكومته المسبق بتطورات الأحداث، وذلك ردا على الانتقادات التي طالت طريقة تعامل السلطات الإسبانية مع الأزمة.

وأشار المسؤول الإسباني إلى أن الوضع على الحدود بين المغرب وسبتة كان معقدا، خاصة مع وجود عدد من القاصرين والأطفال ضمن المهاجرين الذين حاولوا الوصول إلى المدينة، معتبرا أن تدبير تلك اللحظات وضع السلطات الإسبانية أمام خيارات صعبة.

وفي هذا السياق، تحدث سانشيز عن صعوبة الاختيار بين اللجوء إلى القوة لمنع العبور أو السماح للأطفال والمهاجرين بالوصول إلى المدينة، تفاديا لوقوع مأساة إنسانية، مشددا على أن من بين المتدفقين أطفالا كانوا في وضعية هشاشة ودون حماية.

وبخصوص تعامل المغرب مع الأزمة، أقر رئيس الحكومة الإسبانية بأن السلطات المغربية واجهت بدورها صعوبات في السيطرة على الوضع، مؤكدا أن الرباط ساهمت في تسهيل تدبير تدفقات الهجرة على الحدود، رغم حجم التحديات التي رافقت تلك الأحداث.

أما بشأن التقارير التي تحدثت عن وجود عناصر من الأمن المغربي وسط المهاجرين، واتهامها بتشجيعهم على التوجه نحو سبتة، فأقر سانشيز بوجود منشورات إعلامية تناولت هذه الفرضية، لكنه اعتبر أن وجود تلك العناصر يمكن تفسيره أيضا بمحاولة منع وقوع كارثة إنسانية.

وتعيد تصريحات سانشيز فتح النقاش بشأن ملابسات أزمة الهجرة التي شهدتها حدود سبتة، في ظل الاتهامات المتبادلة حول مسؤولية تدبيرها، كما تسلط الضوء على الدور الذي لعبه التنسيق المغربي الإسباني في مواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية، وما تفرضه من تحديات أمنية وإنسانية على البلدين.

تقرير استخباراتي إسباني يسقط فرضية التخطيط المغربي لاقتحام سبتة المحتلة

خلص المركز الوطني الإسباني للاستخبارات (CNI) إلى عدم توفر أدلة تربط اقتحام مدينة سبتة المحتلة من طرف المهاجرين، يومي 30 و31 يوليوز الماضي، بعمل خططت له أو حرضت عليه أو نسقته الدولة المغربية.

ووفق ما أوردته صحيفة "إل بايس" الإسبانية، اليوم الاثنين نقلا عن تقرير استخباراتي قدم إلى المحكمة الوطنية الإسبانية، فإن الجهاز سالف الذكر لم يعثر، إلى حدود تاريخ إعداد الوثيقة، على أدلة تسمح بإسناد تنظيم هذه الأحداث إلى السلطات المغربية.

وأوضح التقرير، بحسب المصدر ذاته، أن التعبئة التي سبقت عمليات الدخول الجماعي نشأت من دعوات انتشرت على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دون التمكن من تحديد شخص أو جهة واحدة تقف وراء تحريكها. كما لم يتمكن الجهاز الاستخباراتي من إثبات وجود روابط بين الأشخاص الذين ساهموا في نشر تلك الدعوات وأجهزة الدولة المغربية، وهو ما لا يسمح، وفق خلاصاته، باعتبار ما وقع نتيجة عملية منظمة من طرف السلطات المغربية.

وفي ما يتعلق بعلم المغرب المسبق بالدعوات أوردت "إل بايس" أن المركز الوطني للاستخبارات الإسباني أخطر السلطات المغربية، يوم 29 يوليوز، بوجود دعوات تحث على محاولة الدخول إلى سبتة عبر السياج الحدودي والسباحة. غير أن التقرير يميز بين إبلاغ السلطات المغربية بهذه التحركات وبين إثبات مشاركتها في التحريض عليها أو التخطيط لها أو تنسيقها، مؤكدا عدم توفر أدلة تثبت ذلك.

وأضافت الصحيفة أن التقرير تناول أيضا تقييم الحرس المدني الإسباني للظروف التي سبقت الأزمة، إذ أفادت المعطيات التي أوردها بأن المؤشرات المتوفرة قبل الأحداث كانت تشير إلى استمرار الأجهزة المغربية في أداء مهام مراقبة الحدود، وأنها كانت تتوفر على الانتشار والقدرات العملياتية اللازمة لاحتواء تدفقات الهجرة.

وفي المقابل أشار الحرس المدني إلى أنه لم يتلق معلومات كافية تسمح بتوقع انهيار الوضع الحدودي بالحجم الذي شهدته سبتة خلال يومي الأزمة.

وفي سياق متصل تتيح الوثائق الرسمية التي نشرتها رئاسة الحكومة الإسبانية "لا مونكلوا" في 9 شتنبر الماضي الاطلاع على المراسلات والتقارير التي توصلت بها المؤسسات الإسبانية قبل الأزمة وأثناءها. ويضم المستودع 0 4 وثيقة صادرة عن أجهزة مختلفة، من بينها المركز الوطني للاستخبارات والحرس المدني والشرطة الوطنية ومركز استخبارات القوات المسلحة، بهدف إتاحة تسلسل زمني للمعلومات والتقييمات التي كانت متوفرة لدى السلطات الإسبانية.

وتكشف إحدى الوثائق الرسمية المنشورة عن توجيه المركز الوطني للاستخبارات، يوم 29 يوليوز، مذكرة إخبارية إلى السلطات المغربية، تضمنت تنبيها بشأن دعوات على شبكات التواصل الاجتماعي لتنفيذ محاولات دخول إلى سبتة عبر البحر والسياج الحدودي في اليوم الموالي. كما أشارت المراسلات إلى وجود مجموعتين على مواقع التواصل الاجتماعي تضمان، وفق المعلومات المتداولة حينها، نحو 180 ألف متابع، وهو رقم يتعلق بحجم انتشار الدعوات وليس توقعا لعدد الأشخاص الذين سيعبرون إلى المدينة.



أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016
●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي
●رئيسة التحرير: نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - حياة المرنيسي- نهيلة الدويبي
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي: عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني: جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن- رضا عزيز

المراسلون: الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد- مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود- أكادير:دينار محمد- طنجة:عبد الهادي حنتوت- زينب سمير: برشيد ايناس دامي- الدار البيضاء:- منى بروكسي: القنيطرة- ضحى حنتوت: الداخلة- سفيان الدامي: الرباط: دعاء الزاهير- اكادير: بشرى السباعي ورزازات- أندور خالد : اكادير

السكريتارية: جيهان أدمي الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد أعبيبي

التواصل: contact.aswatnews@gmail

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون حي المسيرة 2 حي الأمل عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

دعم دولي متجدد لمغربية الصحراء..
قوى كبرى وتكتلات إقليمية تصطف وراء مبادرة الحكم الذاتي

شهدت جلستا الجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدتان يومي 10 و11 نونبر الجاري، دعما دوليا متجددا للموقف المغربي بشأن قضية الصحراء، من خلال مداخلات عدد من الدول والقوى الإقليمية التي أكدت دعمها للوحدة الترابية للمملكة، أو اعتبرت مبادرة الحكم الذاتي الأساس الأكثر واقعية ومصداقية للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

وجاءت هذه المواقف في سياق مناقشة استخدام روسيا حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي المتعلق بولاية بعثة المينورسو، حيث شكلت الجلستان مناسبة لاستعراض مواقف الدول الأعضاء من مستقبل المسار السياسي، بعد التحولات التي عرفها الملف داخل مجلس الأمن.

وجاءت هذه المواقف في سياق مناقشة استخدام روسيا حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي المتعلق بولاية بعثة المينورسو، حيث شكلت الجلستان مناسبة لاستعراض مواقف الدول الأعضاء من مستقبل المسار السياسي، بعد التحولات التي عرفها الملف داخل مجلس الأمن.

وبرز الموقف الأمريكي من خلال تأكيد مايك والتز، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، استمرار واشنطن في قيادة جهود التسوية، مشددا على أن القرار 2797 أقر مبادرة الحكم الذاتي المغربية أساسا للمفاوضات، وأن بلاده ستواصل العمل مع الأطراف والأمم المتحدة للتوصل إلى حل دائم.

وعلى المستوى الإفريقي، جددت غامبيا وغينيا بيساو ومدغشقر وجيبوتي وغينيا دعمها لسيادة المغرب ووحدته الترابية، مع التأكيد على مركزية الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية. كما دعمت سيراليون وكوت ديفوار وجزر القمر وتوغو وليبيريا والسنغال وغينيا الاستوائية المبادرة باعتبارها إطارا واقعيا وذا مصداقية لتسوية النزاع.

عربيا، أكدت دول مجلس التعاون الخليجي، عبر البحرين وبمشاركة الإمارات وقطر، دعمها لمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وأوروبيا، جددت فرنسا تأكيدها أن حاضر الصحراء ومستقبلها يندرجان ضمن السيادة المغربية، فيما دعمت بريطانيا والبرتغال والاتحاد الأوروبي المفاوضات على أساس المقترح المغربي. كما أعلنت اليابان وإستونيا تأييدهما لهذا المسار.

وتعكس هذه المداخلات اتساع الدعم الدولي للمبادرة المغربية، سواء من خلال التأكيد الصريح على السيادة والوحدة الترابية أو اعتبار الحكم الذاتي مرجعية أساسية للمفاوضات، بما يعزز الحضور الدبلوماسي للمغرب داخل الأمم المتحدة.

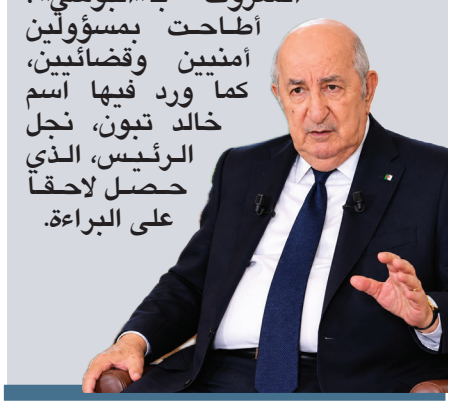


تبون يرفع سيف الحرب على المخدرات.. فمن يجرؤ على فتح الملفات الداخلية؟

اختار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون افتتاح السنة القضائية، يوم 15 نونبر، ليقدم خطابا أقرب إلى إعلان تعبئة عسكرية منه إلى مناسبة مخصصة للعدالة. فبدل الحديث عن استقلال القضاء وإصلاحه، استحضر الحرب والمخدرات والجيش، ملوحا بالذهاب إلى «منبع صناعة هذه المخدرات»، وسط تصفيق القضاة الذين تحولوا، للحظات، إلى جمهور في مهرجان خطابي.

ولم يحتج تبون إلى تسمية المغرب صراحة؛ فالدعاية الرسمية تكفلت بالمهمة، إذ سارعت وسائل إعلام موالية للنظام إلى الحديث عن «مصانع الحشيش» و«الرد في المنبع»، وكأن الحرب حُسمت قبل أن تبدأ. هكذا أصبح المغرب، مرة أخرى، شماعة جاهزة لتعليق إخفاقات الداخل، فيما الجيش يستعد، بحسب الخطاب، لحماية الجزائر وجيرانها، حتى وإن كان التهديد موجها نحو الجار نفسه.

لكن المفارقة أن الرئيس يتحدث عن المنابع بينما يظل ملف 701 كيلوغرام من الكوكايين، التي حُجزت بميناء وهران سنة 2018 داخل شحنة لحوم مجمدة قادمة من البرازيل، عالقا في متاهات القضاء. القضية التي ارتبطت باسم رجل الأعمال كمال شيخي، المعروف بـ«البوشي»، أطاحت بمسؤولين أمنيين وقضائيين، كما ورد فيها اسم خالد تبون، نجل الرئيس، الذي حصل لاحقا على البراءة.



زيارة والتز إلى المغرب.. واشنطن تختبر معادلة ما بعد المينورسو

تأتي زيارة السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، مايك والتز، إلى المغرب، ضمن جولة تشمل لبنان ما بين 15 و17 نونبر الجاري، في سياق دبلوماسي يتجاوز حدود العلاقات الثنائية، بالنظر إلى تزامنها مع التحولات التي يعرفها ملف الصحراء، عقب إخفاق مجلس الأمن في تجديد ولاية المينورسو بسبب الفيتو الروسي ضد مشروع القرار الأمريكي.

وتكتسب الزيارة أهميتها من كون والتز أحد أبرز المدافعين عن المقاربة الأمريكية التي تجعل مبادرة الحكم الذاتي المغربية أساسا للمفاوضات، وهو ما أكده خلال جلسة مجلس الأمن في 30 أكتوبر، حين اعتبر أن استمرار تجديد ترتيبات أممية لم تحقق التسوية المنشودة لا يمكن أن يشكل بديلا عن البحث عن حل سياسي عملي.

وبحسب البعثة الأمريكية، سيبحث والتز مع مسؤولين مغاربة مواصلة التعاون في إطار اتفاقيات أبراهام، وتعزيز الأمن الإقليمي، إلى جانب تجديد دعم واشنطن للتوصل إلى حل دائم لنزاع الصحراء على أساس المقترح المغربي.

وتكشف هذه الأجندة عن تداخل الرهانات السياسية والأمنية في الحسابات الأمريكية، حيث يشكل المغرب شريكا استراتيجيا في منطقة تتزايد فيها أهمية التوازنات الإقليمية.

وتأتي الزيارة بعد كشف والتز عن ثلاث جولات من المحادثات الرفيعة المستوى، احتضنت مدريد اثنتين منها واشنطن، بمشاركة المبعوث الأممي ستافان دي ميستورا، وتناولت الحكم الذاتي والتمثيل السياسي وتقاسم الموارد والترتيبات الأمنية والضمانات الدولية والدستورية.

كما تتزامن مع انتهاء ولاية المينورسو في 31 أكتوبر، وما أعقبه من إعلان مغربي بشأن مواكبة انسحاب البعثة، مع استمرار الالتزام بوقف إطلاق النار.

وتضع هذه التطورات واشنطن أمام اختبار الانتقال من الدعم السياسي للمبادرة المغربية إلى مواكبة مسار التسوية بآليات عملية، خصوصا أن الإعلان عن الزيارة لم يتضمن الكشف عن مبادرة تفاوضية جديدة أو ترتيبات بديلة للمراقبة الأممية.

وبذلك، تمثل زيارة والتز محطة لتأكيد استمرار التنسيق المغربي الأمريكي في مرحلة دقيقة، عنوانها إعادة ترتيب المسار السياسي للنزاع، واختبار قدرة المواقف الدولية الداعمة للحكم الذاتي على التحول إلى تقدم ملموس نحو تسوية نهائية



contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026
أصوات NEWS

قضية الصحراء ..
المغرب يرسم ملامح مرحلة ما بعد المينورسو

تدخل قضية الصحراء المغربية مرحلة جديدة في ظل التحولات السياسية والدبلوماسية التي تشهدها الساحة الدولية، وما رافقها من تطورات أعادت تشكيل ملامح التعاطي مع هذا النزاع الإقليمي. فبعد عقود من المساعي الأممية والوساطات الدولية، باتت موازين المواقف أكثر وضوحا، وأصبحت المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحظى باهتمام متزايد باعتبارها أرضية واقعية لتسوية سياسية تضمن الاستقرار وتحفظ الحقوق والمصالح الاستراتيجية للمملكة.

وفي خضم هذه التحولات، يواصل المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، تقوم على الثبات في الدفاع عن الوحدة الترابية، وتعزيز الحضور الدبلوماسي، وتسريع وتيرة التنمية بالأقاليم الجنوبية، بالتوازي مع تقوية الجاهزية المؤسساتية والأمنية لمواكبة مختلف المتغيرات.

ولم يعد تدبير قضية الصحراء المغربية مقتصراً على التحركات الدبلوماسية أو المفاوضات السياسية، بل أصبح يرتبط برؤية استراتيجية شاملة تستحضر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والجيوسياسية، وتضع مستقبل الأقاليم الجنوبية ضمن المشروع الوطني الكبير الرامي إلى تعزيز مكانة المغرب إقليميا وقاريا ودوليا.

وتبرز أهمية هذه المرحلة في كونها تأتي بعد تراكم مجموعة من المكتسبات التي حققتها المملكة على مستوى العلاقات الدولية، سواء من خلال اتساع دائرة الدول الداعمة لمبادرة الحكم الذاتي، أو عبر تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستراتيجية، فضلاً عن الحضور المتنامي للمغرب باعتباره فاعلاً محورياً في محيطه الإفريقي والأطلسي.

توجيهات ملكية تؤسس لمرحلة جديدة من التدبير المؤسساتي

في خضم هذه الدينامية، جاء بلاغ الديوان الملكي الصادر في 4 نونبر 2026 ليشكل محطة مهمة في مسار تدبير قضية الصحراء المغربية، من خلال الإعلان عن الترتيبات المرتبطة بمرحلة ما بعد انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة «المينورسو»، وما يرافق ذلك من مسؤوليات مؤسساتية وأمنية تتطلب تنسيقاً محكماً بين مختلف أجهزة الدولة.

وقد اكتسب الاجتماع الذي ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الشخصيات التي شاركت فيه، والتي ضمت رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري، ومستشار جلالة الملك فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، والفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة الجنوبية.

ويعكس هذا الحضور مستوى التنسيق بين المؤسسة الملكية والقطاعات الحكومية والأجهزة الأمنية والعسكرية، ويؤكد أن التعامل مع التطورات المرتبطة بالملف يتم وفق رؤية مؤسساتية موحدة، تستحضر متطلبات المرحلة وتحافظ على استمرارية تدبير الشؤون الوطنية.

كما أن تكليف مكتب التنسيق مع المينورسو، التابع لوزارة الداخلية، بمواكبة عملية تصفية البعثة وانسحابها، يعكس حرص المملكة على ضمان انتقال منظم ومسؤول، وتدبير مختلف الترتيبات المرتبطة بهذه العملية وفق مقاربة واضحة، تضمن عدم حدوث أي فراغ في التنسيق أو تدبير الشؤون الميدانية.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تبرز قدرة المؤسسات الوطنية على مواكبة التحولات، وتؤكد أن المغرب يتعامل مع المرحلة الجديدة بمنطق الدولة ومؤسساتها، بعيداً عن الارتجال أو ردود الفعل الظرفية.

كما حمل البلاغ الملكي رسالة واضحة بشأن استمرار التزام المملكة بوقف إطلاق النار، وهو ما يعكس تمسك المغرب بخيار الاستقرار، وحرصه على عدم السماح لأي تطورات ميدانية بالتأثير على أمن المنطقة وسلامة المواطنين.

ويبرز هذا الموقف أن الثبات على المبادئ الوطنية لا يتعارض مع احترام الالتزامات الدولية، وأن الدفاع عن الوحدة الترابية يظل مرتبطا بمسؤولية الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتفادي كل ما من شأنه تهديد السلم الإقليمي.

التحول الدبلوماسي وتعزيز موقع مبادرة الحكم الذاتي

على المستوى الدبلوماسي، يمثل المغرب اليوم أحد أبرز الفاعلين في إعادة تشكيل النقاش الدولي حول مستقبل الصحراء، مستنداً إلى تراكم مواقف داعمة لمبادرة الحكم الذاتي، وإلى شبكة متنامية من الشراكات الاستراتيجية التي عززت موقع المملكة في محيطها الإقليمي والدولي.

وقد ساهمت التحولات التي عرفتها مواقف عدد من القوى الدولية في نقل المبادرة المغربية من مجرد مقترح مطروح على طاولة المفاوضات إلى مرجعية أساسية في النقاش المتعلق بالتسوية السياسية، بالنظر إلى ما توفره من إمكانيات لتدبير الشأن المحلي في إطار السيادة المغربية، وضمان مشاركة السكان في إدارة شؤونهم.

وتكمن قوة المقاربة المغربية في كونها لا تكتفي بالدفاع عن المواقف التاريخية للمملكة، بل تقدم تصورا سياسيا ومؤسساتيا قابلا للتطبيق، يستجيب لمتطلبات الاستقرار والتنمية، ويضع حدا لحالة الجمود التي طبعت هذا النزاع لسنوات طويلة.

وفي هذا السياق، يشكل الدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي فرصة استراتيجية يتعين على الدبلوماسية المغربية مواصلة استثمارها، من خلال تعزيز العلاقات الثنائية، وتوسيع دائرة الدول المؤيدة للموقف المغربي، وترسيخ الشراكات الاقتصادية والسياسية مع القوى المؤثرة في صناعة القرار الدولي.

كما أن المرحلة المقبلة تفرض مواصلة العمل داخل المؤسسات الدولية، وتوضيح أبعاد المبادرة المغربية ومضامينها السياسية والتنموية، بما يعزز حضورها باعتبارها الإطار الأكثر واقعية لإنهاء النزاع.

ولا يقتصر الرهان على انتزاع مواقف سياسية داعمة، بل يتجاوز ذلك إلى تحويل هذه المواقف إلى دعم عملي ومستدام، يواكب التحولات الميدانية ويعزز فرص الوصول إلى تسوية نهائية.

ومن جهة أخرى، فإن انتهاء مهام المينورسو يطرح تساؤلات جديدة بشأن مستقبل الآليات الأممية المعنية بالملف، لكنه لا يعني انتهاء المسار السياسي أو التوصل تلقائيا إلى تسوية نهائية. وهو ما يجعل المرحلة المقبلة مرتبطة بقدرة مختلف الأطراف على التفاعل مع الواقع الجديد، في ظل تمسك المغرب بمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها أساسا للحل السياسي الذي يدافع عنه.

وبذلك، تبدو الدبلوماسية الملكية أمام فرصة جديدة لتعزيز المكتسبات، وتثبيت موقع المغرب في المعادلة الإقليمية، والدفع نحو إنهاء نزاع طال أمده وأصبحت كلفته السياسية والاقتصادية والتنموية أكثر وضوحا.

التنمية بالأقاليم الجنوبية.. السيادة من بوابة الاستثمار والعدالة المجالية

بموازاة التحرك الدبلوماسي والمؤسساتي، تظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد أهم مرتكزات المقاربة المغربية في الأقاليم الجنوبية، باعتبارها تجسيداً عملياً لارتباط هذه المناطق بالمشروع الوطني، وترجمة ملموسة للرؤية الملكية الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

فالمغرب لم يتعامل مع الأقاليم الجنوبية باعتبارها مجرد مجال جغرافي يرتبط بنزاع سياسي، وإنما جعلها ورشاً وطنياً مفتوحاً للاستثمار والتحديث، من خلال إطلاق مشاريع كبرى في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة والموانئ والصيد البحري والخدمات.

وفي هذا الإطار، تبرز المشاريع الهيكلية الكبرى التي تعرفها المنطقة، وفي مقدمتها مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، باعتباره أحد أهم الأوراش الاستراتيجية التي تراهن عليها المملكة لتعزيز موقعها الاقتصادي والتجاري، وربط الأقاليم الجنوبية بالأسواق الإفريقية والدولية.

كما تساهم مشاريع الطرق والطاقات المتجددة وتطوير البنيات اللوجستيكية في توفير شروط جديدة لجذب الاستثمارات، وتحفيز المبادرة الخاصة، وخلق فرص الشغل، بما يعزز مكانة الصحراء المغربية باعتبارها فضاءً واعداً للتنمية والتبادل الاقتصادي.

وتتجاوز أهمية هذه المشاريع بعدها الاقتصادي المباشر، لتشمل أبعاداً جيوسياسية أوسع، بالنظر إلى موقع الأقاليم الجنوبية على الواجهة الأطلسية، وما يمكن أن توفره من إمكانات لتعزيز الربط بين المغرب وعمقه الإفريقي، في إطار الرؤية الملكية الرامية إلى جعل الواجهة الأطلسية فضاءً للتكامل والتعاون والتنمية المشتركة.

غير أن نجاح هذا الورش يظل رهيناً بمدى انعكاس الاستثمارات على الحياة اليومية للمواطنين، من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوسيع فرص التشغيل، وتعزيز العدالة المجالية، وتمكين المقاولات المحلية والشباب من الاستفادة من الدينامية الاقتصادية التي تعرفها المنطقة.

ومن هنا تبرز أهمية مواصلة تنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، مع التركيز على الانتقال من مرحلة بناء البنيات التحتية إلى مرحلة خلق الثروة وتعزيز الإنتاجية وتطوير الاقتصاد المحلي.

فالرهان الحقيقي لا يتمثل فقط في تشييد المشاريع الكبرى، وإنما في تحويلها إلى محركات اقتصادية واجتماعية مستدامة، تضمن استفادة الساكنة من ثمار التنمية، وتفتح آفاقاً أوسع أمام الأجيال الصاعدة.

إن المرحلة الجديدة التي تدخلها قضية الصحراء المغربية تفرض، بالتالي، تكاملاً بين ثلاثة مسارات أساسية: تحصين المكتسبات الدبلوماسية، وتعزيز الجاهزية المؤسساتية والأمنية، وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهي مسارات لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، لأن قوة الموقف السياسي تزداد متانة بقدر ما تستند إلى مؤسسات قوية وتنمية ملموسة واستقرار مستدام.

وفي المحصلة، يواصل المغرب تدبير قضية وحدته الترابية برؤية استراتيجية تتجاوز منطق الانتظار إلى منطق المبادرة، وتجمع بين الدفاع عن الثوابت الوطنية والانفتاح على التحولات الدولية. فالمملكة، بقيادة الملك محمد السادس، تراهن على قوة مؤسساتها، وفاعلية دبلوماسيتها، وعمق شراكاتها، إلى جانب الاستثمار في الإنسان والمجال، من أجل تعزيز موقعها الإقليمي والدولي.

إن الصحراء المغربية لم تعد فقط عنواناً لقضية وطنية ذات امتداد تاريخي، بل أصبحت أيضاً فضاءً لمشروع تنموي وجيوسياسي واسع، تتقاطع فيه رهانات السيادة والاستقرار والاقتصاد والتعاون الإفريقي. ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة المقبلة ستكون اختباراً لقدرة المغرب على تحويل المكتسبات المتراكمة إلى نتائج استراتيجية دائمة، وترسيخ نموذج تنموي ومؤسساتي يعكس طموح المملكة في بناء مستقبل أكثر قوة وازدهارا ووحدة.



تعدد الأقطاب وتنافس المصالح.. كيف يرسم المغرب معالم سياسته الخارجية؟

لم تعد السياسة الخارجية للمغرب تتحرك ضمن حدود الدبلوماسية التقليدية القائمة على تدبير العلاقات الثنائية والدفاع عن المواقف الوطنية، بل باتت تتشكل في سياق دولي أكثر تعقيداً، تطبعه إعادة توزيع موازين القوة، وتصاعد التنافس الجيوسياسي، وتداخل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. وفي ظل هذه التحولات، تتجه المملكة إلى ترسيخ تموقعها الدولي عبر دبلوماسية متعددة الأبعاد، تجمع بين تحصين السيادة الوطنية وتوسيع الشراكات وتعزيز الامتداد الإفريقي.

وتكشف التوجهات التي استعرضها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، أمام لجنة الخارجية بمجلس النواب، خلال مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2027، عن ملامح هذه المقاربة، التي تجعل من التحولات الدولية مجالا لإعادة ترتيب الأولويات وتطوير أدوات التحرك الخارجي، بما يضمن مواكبة الاستحقاقات السياسية والاقتصادية للمملكة.

ففي عالم لم تعد فيه موازين العلاقات الدولية ثابتة، وأصبحت فيه التحالفات والشراكات محكومة بدرجة متزايدة بحسابات المصالح المتبادلة، يراهن المغرب على تنويع شركائه وتوسيع هامش تحركه الدبلوماسي، دون التفريط في ثوابته الوطنية أو التخلي عن القضايا التي تشكل جوهر سياسته الخارجية. وهو توجه يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية التموقع الاستراتيجي في بيئة دولية تتسم بتعدد مراكز القوة وتنافس الفاعلين الدوليين على النفوذ والمصالح.

الصحراء وإعادة تشكيل التوازنات

في قلب هذه المعادلة، تظل قضية الصحراء المغربية محدداً رئيسياً لأولويات السياسة الخارجية للمملكة، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بمسألة السيادة والوحدة الترابية، وما راكمه المغرب من تحولات على مستوى المواقف الدولية الداعمة لمبادرة الحكم الذاتي.

وتكتسب التطورات المرتبطة بالقرار رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن سنة 2025 أهمية خاصة في قراءة المرحلة الحالية، إذ أشار بوريطة إلى ما يمثله من محطة في مسار البحث عن تسوية سياسية للنزاع، في سياق يتجه فيه النقاش الدولي نحو تجاوز حالة الجمود وفتح آفاق جديدة للحل.

ولا يقتصر الرهان المغربي على الحفاظ على المكتسبات الدبلوماسية، بل يمتد إلى توسيع دائرة الدعم الدولي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، باعتبارها مقترحاً سياسياً يشكل أساساً للتوصل إلى تسوية للنزاع. ومن ثم، فإن التحرك الدبلوماسي في هذا الملف يرتبط أيضاً بقدرة المملكة على تحويل مواقف الدعم إلى مواقف أكثر وضوحاً وتأثيراً في مسار التسوية.

وفي هذا السياق، تبرز الكلفة الإقليمية لاستمرار النزاع، خصوصاً ما يتعلق بتعطيل الاندماج المغاربي وإهدار فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري بين بلدان المنطقة. فاستمرار الخلاف لا ينعكس على العلاقات السياسية فحسب، بل يحد أيضاً من إمكانات بناء فضاء إقليمي قادر على استثمار مؤهلاته الجغرافية والاقتصادية.

ومن زاوية أوسع، يتداخل هذا الرهان مع توجه المغرب نحو تعزيز موقعه داخل القارة الإفريقية، حيث لم تعد الشراكات الاقتصادية والتعاون الإقليمي مجرد امتداد للعلاقات الدبلوماسية، بل تحولا إلى أدوات أساسية لبناء النفوذ وتوسيع مجالات التأثير.

وتجسد المبادرة الملكية الأطلسية هذا التوجه، من خلال السعي إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، بما يفتح أمامها آفاقاً جديدة للتبادل التجاري والاندماج الاقتصادي. كما يعكس مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي الرابط بين نيجيريا والمغرب الرغبة في بناء فضاء للتعاون الطاقي والاقتصادي، يتجاوز الحدود الوطنية ويربط مصالح مجموعة من البلدان الإفريقية.

وتحمل هذه المشاريع أبعاداً تتجاوز منطق الاستثمار والبنيات التحتية، بالنظر إلى ارتباطها بتعزيز الترابط بين الاقتصادات الإفريقية، وتطوير الأمن الطاقي، وتوسيع منافذ التجارة، بما يجعل التعاون الاقتصادي رافعة للحضور الدبلوماسي المغربي داخل القارة.

وبالتوازي مع ذلك، يواصل المغرب تنويع علاقاته مع شركائه الدوليين، في إطار مقاربة تقوم على توسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي، واستثمار الفرص التي تتيحها التحولات الجارية في النظام الدولي. ويبرز هنا دور الدبلوماسية الاقتصادية في استقطاب الاستثمارات ومواكبة المبادلات التجارية وتعزيز حضور المملكة داخل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

دبلوماسية المصالح والامتداد الدولي

لا تنفصل هذه التحركات عن حرص المغرب على الحفاظ على ثوابته في القضايا الدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث جدد بوريطة التأكيد على دعم المملكة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويكتسب هذا الموقف بعداً مؤسساتياً خاصاً من خلال الدور الذي يضطلع به الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، في الدفاع عن الوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة، وصيانة هويتها الدينية والحضارية وحماية مقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وعلى هذا المستوى، تتجلى إحدى سمات السياسة الخارجية المغربية في الجمع بين توسيع الشراكات الدولية والتمسك بالمواقف المبدئية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بما يعكس تعدد أبعاد التحرك الدبلوماسي للمملكة.

غير أن بناء حضور دولي مؤثر لا يرتبط فقط بالملفات السياسية والشراكات الاستراتيجية، بل يستدعي أيضاً تطوير الأدوات المؤسساتية والموارد البشرية والمالية التي تتيح للدبلوماسية مواكبة اتساع مسؤولياتها. وفي هذا الإطار، بلغت الاعتمادات الإجمالية المخصصة لوزارة الشؤون الخارجية برسم سنة 2027 نحو 4.85 مليارات درهم، تتوزع بين نفقات الموظفين والتسيير والاستثمار.

وتبرز هذه الميزانية حجم المتطلبات المرتبطة بتطوير التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية، وتعزيز قدراتها على مواكبة الملفات المتزايدة، خصوصاً في ظل تنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وتعدد الاستحقاقات المرتبطة بالقضايا الوطنية والشراكات الدولية.

ويشكل ملف مغاربة العالم بدوره أحد الأبعاد الأساسية لهذه المقاربة، بالنظر إلى أهمية الجالية المغربية في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المملكة وبلدان الإقامة. وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على تحديث الشبكة القنصلية التي تضم 61 قنصلية، من بينها 48 مقراً مملوكاً للمغرب و13 مقراً مستأجراً، مع التوجه نحو تحسين ظروف الاستقبال وتبسيط المساطر ورقمنة الخدمات.

كما تبرز أهمية الحفاظ على ارتباط الأجيال المغربية بالخارج بهويتها الوطنية، من خلال دعم تعليم اللغة العربية ومواكبة القضايا الاجتماعية والقانونية للجالية، إلى جانب تنظيم تدفقات العمالة المغربية نحو الخارج وفق حاجيات أسواق الشغل بالدول المستقبلة.

وتكشف مجمل هذه الملفات عن اتساع مفهوم السياسة الخارجية المغربية، التي لم تعد محصورة في التمثيل الدبلوماسي والتفاوض السياسي، بل أصبحت تشمل أبعاداً اقتصادية وتنموية وقنصلية وثقافية، ترتبط جميعها بحماية المصالح الوطنية وتعزيز موقع المملكة في محيطها الإقليمي والدولي.

وفي المحصلة، فإن الرهانات التي عرضها بوريطة أمام المؤسسة التشريعية تعكس مرحلة تتطلب من الدبلوماسية المغربية مواصلة التكيف مع تحولات النظام الدولي، وتدبير التوازن بين تعدد الشركاء وثبات المواقف، وبين الدفاع عن المصالح الوطنية والانفتاح على فرص التعاون. فالتحدي لم يعد مرتبطاً فقط بتوسيع الحضور الخارجي، بل بمدى القدرة على تحويل المكتسبات الدبلوماسية والشراكات الاستراتيجية إلى نتائج سياسية واقتصادية وتنموية ملموسة.



contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026
أصوات NEWS

الصحراء المغربية خط أحمر.. يقظة عسكرية



ليس أخطر ما يواجه خصوم المغرب اليوم أنهم يختلفون معه في تقدير مآلات قضية الصحراء، بل أنهم ما زالوا يتصرفون كما لو أن الزمن السياسي يمكن إعادته إلى الوراء، وأن بإمكان بيانات التعبئة والتهديد أن توقف مسار دولة اختارت أن تبني عناصر قوتها بصبر، وأن تحصّن سيادتها بالمؤسسات والتنمية والدبلوماسية والجاهزية الدفاعية. لقد تغيرت البيئة الاستراتيجية المحيطة بالنزاع، وتبدلت موازين التأثير داخل العواصم والمنظمات الدولية، بينما ظل خطاب الانفصال أسير مفردات قديمة تستدعي الحرب كلما ضاقت مساحات المناورة السياسية. وفي هذه المفارقة تتجلى حقيقة المرحلة: المغرب لا يواجه ضجيجا عابراً فحسب، بل يختبر قدرة خصومه على التكيف مع واقع جديد لم تعد فيه أدوات الأمس كافية لفرض أجندة الغد.

لكن ما يبدو أن قيادة البوليساريو لم تستوعبه جيدا هو أن المغرب لا يتعامل مع هذه التطورات بمنطق المفاجأة أو ردود الفعل، ولا يترك حساباته الاستراتيجية رهينة البيانات الصادرة من تندوف. فالمملكة تدرك طبيعة التهديدات المحيطة بها، وتتابع تحركات خصومها، وتعمل على تعزيز جاهزيتها الدفاعية وفق رؤية مؤسساتية تجمع بين اليقظة الأمنية والقدرة العسكرية والتحرك الدبلوماسي الاستباقي.

إن الرسالة التي تكرسها المرحلة الراهنة واضحة: المغرب ليس بصدد الانجرار إلى سباق التصريحات، لكنه في المقابل لن يسمح بتحويل التوتر السياسي إلى تهديد لأمنه الوطني أو مساس بوحدته الترابية. وبين ضبط النفس والجاهزية، تتحدد معالم عقيدة دولة تعرف متى تتحرك، وكيف تحمي مصالحها، وأين ترسم خطوطها الحمراء.

تعبئة بلا أفق

جاء إعلان التعبئة العامة، عقب اجتماع طارئ للأمانة العامة للبوليساريو برئاسة إبراهيم غالي، متضمناً اتهامات للمغرب بشأن تحركات عسكرية على طول الجدار الأمني، ودعوات لسكان مخيمات تندوف إلى البقاء في حالة استعداد لمواجهة ما وصفته الجبهة بالتهديدات.

غير أن قراءة مضمون البيان تكشف مفارقة لافتة فبينما لجأت القيادة الانفصالية إلى مصطلحات عسكرية كبيرة، لم تقدم معطيات ميدانية دقيقة بشأن المواقع التي تتحدث عنها، أو طبيعة التحركات المزعومة، أو حجم القوات والوحدات المعنية. كما لم تعلن عن إجراءات عملياتية محددة يمكن من خلالها قياس حقيقة هذا الاستنفار.

وهنا يبرز الفارق بين التعبئة باعتبارها خطابا سياسيا والتعبئة باعتبارها قرارا عسكرياً له مقتضياته وإمكاناته وتداعياته. فإطلاق الشعارات لا يصنع تفوقا ميدانيا، ورفع منسوب التهديد لا يغير موازين القوة، كما أن محاولة استعادة المبادرة عبر البيانات لا تعوض خسارة أوراق التأثير الدبلوماسي.

والأرجح أن قيادة الجبهة تسعى إلى توظيف اللحظة الأممية لإعادة تسويق خطاب المواجهة، وإظهار أن انتهاء ولاية المينورسو لا يعني انحسار النزاع. لكن هذه المحاولة تصطدم بحقيقة أن مستقبل الملف لم يعد محكوما بالآليات التقليدية وحدها، بل بات مرتبطا بتحولات أوسع في مواقف القوى الدولية، وبالوزن المتنامي لمقترح الحكم الذاتي في النقاشات المتعلقة بالتسوية

> يأتي مشروع ميناء الداخلة الأطلسي في قلب هذا التصور، بالنظر إلى ما يمكن أن يتيحه من إمكانات للربط البحري والتجاري، وتعزيز جاذبية الاستثمار، وتوسيع منافذ الاقتصاد الوطني نحو غرب إفريقيا. كما تمنح المبادرة الملكية الأطلسية

جاهزية المؤسسة العسكرية

في مواجهة هذه التطورات ، تكتسب التدريبات العسكرية التي احتضنتها منطقة محاميد الغزلان خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 22 أكتوبر الماضي أهمية تتجاوز بعدها التكويني المباشر. فالبيئة الصحراوية تفرض متطلبات خاصة على القوات، من حيث الحركة والإمداد والاتصال والتكيف مع المسافات الواسعة والظروف المناخية. والتدريب في مثل هذه المجالات يتيح اختبار الكفاءة الميدانية، وتحسين التنسيق بين الوحدات، وتعزيز القدرة على تنفيذ المهام

وحسابات استراتيجية تُحبط رهانات التصعيد



في ظروف جغرافية صعبة.

ولا ينبغي قراءة هذه التدريبات باعتبارها رسالة تصعيدية موجهة إلى طرف بعينه؛ فالجيوش المحترفة ترفع جاهزيتها بصورة مستمرة، وتطور مهارات أفرادها وفق تقييم المخاطر وتغير طبيعة التهديدات. غير أن توقيتها ومجالها يبرزان أهمية الاستعداد في محيط إقليمي يعرف تحولات متسارعة، حيث تتداخل المخاطر التقليدية مع التهديدات غير المتناظرة، وتزداد أهمية الاستطلاع والمراقبة والاتصال الآمن وسرعة اتخاذ القرار.

وتتصل هذه الجاهزية بمسار أوسع لتحديث القوات المسلحة الملكية، وتطوير منظوماتها الدفاعية والتكنولوجية، وتنويع مصادر الخبرة والتجهيز، وتعزيز قدرات الصيانة والتكوين والصناعة ذات الصلة. فالتفوق الدفاعي المستدام لا يقاس بعدد المعدات وحده، بل بمدى اندماجها في منظومة قيادة فعالة، وبقدرة العنصر البشري على تشغيلها، وبجودة المعلومات التي تسند القرار، وبالمرونة اللوجستية التي تضمن الاستمرارية. ومن ثم، فإن بناء القوة يتطلب استثماراً طويل النفس في المعرفة والتكنولوجيا والتأهيل والتخطيط.

كما أن الأمن الوطني لا ينحصر في حماية خط جغرافي، بل يشمل صيانة المجال الاقتصادي والاجتماعي، وحماية البنيات الحيوية، وتأمين طرق التجارة والطاقة والاتصال، والتصدي لشبكات التهريب والجريمة المنظمة. وهذه مقاربة شاملة تجعل المؤسسة العسكرية جزءا من منظومة وطنية متكاملة، تعمل بتنسيق مع المؤسسات الأمنية والمدنية، وتستند إلى تقدير متعدد الأبعاد للمخاطر. وهي أيضا مقاربة تمنح المغرب قدرة على التعامل مع التحديات من دون تحويل كل توتر إلى مواجهة مفتوحة.

أما المناورات التي أعلن الجيش الجزائري تنفيذها تحت اسم "صقر المتوسط 2026" في الواجهة البحرية الغربية، وتضمنت استخدام صاروخ للدفاع الساحلي ضد هدف سطحي، فهي تندرج بدورها ضمن نشاط عسكري ينبغي قراءته في حدوده المعلنة. ولا يكفي تمرين واحد لاستخلاص نوايا استراتيجية نهائية أو الجزم بوجود قرار بالتصعيد. لكن تزامن الحركية العسكرية مع ارتفاع نبرة الخطاب السياسي يفرض على المؤسسات المغربية متابعة المؤشرات وتقييمها بهدوء، بعيدا عن التهويل وبعيدا عن الاطمئنان غير المبرر.

السيادة بمنطق القوة

إن التحول الأعمق في المقاربة المغربية يتمثل في الجمع بين حماية السيادة وبناء شروط التنمية. فالمملكة لا تختزل قضية الصحراء في بعدها الأمني، ولا تجعل من المجال موضوعا للمراقبة فقط بل تتعامل معه باعتباره فضاء وطنيا للتنمية والاستثمار والربط القاري. وهذا الفهم يفسر أهمية المشاريع الكبرى التي تعرفها الأقاليم الجنوبية، وما يرتبط بها من بنية تحتية وموانئ وطرق ومناطق لوجستية ومبادرات اقتصادية.

ويأتي مشروع ميناء الداخلة الأطلسي في قلب هذا التصور، بالنظر إلى ما يمكن أن يتيحه من إمكانات للربط البحري والتجاري، وتعزيز جاذبية الاستثمار، وتوسيع منافذ الاقتصاد الوطني نحو غرب إفريقيا. كما تمنح المبادرة الملكية الأطلسية، الرامية إلى تسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط، هذا التوجه بعداً قارياً يتجاوز الحدود الوطنية، ويطرح تصوراً للتكامل يقوم على تحويل الجغرافيا إلى فرصة مشتركة، لا إلى مصدر دائم للتوتر.

هذه المشاريع ليست بديلاً عن العمل الدبلوماسي أو الدفاعي، بل هي رافعة موازية تعزز الحضور المغربي على المدى الطويل. فحين ترتبط الأقاليم الجنوبية بشبكات النقل والتجارة والاستثمار، وتتوسع فيها فرص الشغل والخدمات، يصبح الاستقرار أكثر رسوخاً، وتتحول التنمية إلى عنصر من عناصر تحصين السيادة. كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة تخلق روابط عملية مع الشركاء، وتمنحهم أسباباً إضافية لدعم الاستقرار واحترام قواعد التعاون.

ومن المهم هنا التأكيد أن قوة الموقف المغربي لا تأتي من الادعاء بأن كل الخلافات انتهت، أو أن جميع المؤسسات الدولية تبنت موقفا واحدا، بل من قدرته على تقديم تصور سياسي واضح، وإسناده بممارسة مؤسساتية وتنموية، وبناء علاقات دولية تقوم على المصالح والثقة. فالدبلوماسية الفاعلة لا تكتفي بتسجيل المواقف، وإنما تصنع بيئة تسمح بتوسيع التأييد، وتضييق هامش المناورة أمام الأطروحات التي لا تقدم حلاً عملياً.

وقد أظهر تعثر مجلس الأمن في 30 أكتوبر حجم الانقسام بين القوى الكبرى بشأن صياغة القرار وآليات تدبير البعثة. واستخدمت روسيا حق النقض ضد المشروع الأمريكي، بينما لم يحصل المشروع الروسي البديل على الأصوات اللازمة لاعتماده. وهذه الوقائع تعكس اختلافا في المقاربات الدولية، لكنها لا تعني بذاتها حسم النزاع أو انتهاء المسار الأممي كما أن انتهاء ولاية البعثة لا يترتب عليه تلقائيا إلغاء اتفاق وقف إطلاق النار أو سقوط الترتيبات العسكرية القائمة فهذه مسائل لها أطرها القانونية والسياسية، ولا يصح التعامل معها بمنطق الاستنتاج الآلي.

ومن هنا تبرز أهمية الموقف المغربي الذي يجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية واحترام الالتزامات المرتبطة بالتهدئة. فالمملكة لا تحتاج إلى المبالغة في تفسير التطورات الأممية حتى تثبت قوة موقفها، بل تحتاج إلى مواصلة العمل الدبلوماسي، وتقديم حججها القانونية والسياسية، وتعزيز حضورها التنموي، والحفاظ على قنوات التواصل مع الشركاء المؤثرين. إن الرصانة في قراءة القانون الدولي ليست تنازلا، بل مصدر قوة ومصداقية.

> الرسالة التي تكرسها المرحلة الراهنة واضحة: المغرب ليس بصدد الانجرار إلى سباق التصريحات، لكنه في المقابل لن يسمح بتحويل التوتر السياسي إلى تهديد لأمنه الوطني أو مساس بوحدته الترابية

الخصوم أمام اختبار

تواجه البوليساريو اليوم تحديا يتجاوز حدود الخطاب العسكري فهي مطالبة بتفسير ما الذي يمكن أن تحققه التعبئة، وما الأفق السياسي الذي تقترحه وكيف يمكن إنهاء معاناة الساكنة المحتجزة في مخيمات تندوف، وفتح طريق واقعي نحو مستقبل مستقر. فإدامة حالة الانتظار لا تشكل مشروعاً سياسياً، وتكرار شعارات المواجهة لا يقدم إجابة عن الأسئلة الإنسانية والتنموية والاجتماعية التي تتراكم منذ عقود.

كما أن ارتباط القرار الاستراتيجي للجبهة بالدعم الجزائري يجعل أي تصعيد محتمل مرتبطاً بحسابات أوسع من قدرة قيادتها على التحكم المنفرد وهنا تبرز مسؤولية الجزائر، باعتبارها دولة إقليمية ذات وزن، في منع الانزلاق، وتشجيع المسار السياسي، وتوفير الشروط التي تسمح بإنهاء النزاع بدلا من إطالة أمده. فالاستقرار في شمال إفريقيا ليس مصلحة مغربية حصرية، بل ضرورة مشتركة ترتبط بأمن الحدود والتجارة والطاقة ومواجهة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

ولا يخدم الجزائر أن يتحول هذا الملف إلى مصدر دائم لاستنزاف الموارد وتعطيل التكامل المغاربي فالمنطقة تحتاج إلى فضاء اقتصادي مترابط، وإلى تعاون في البنية التحتية والطاقة والنقل والأمن الغذائي، لا إلى سباق مفتوح لتغذية الخصومة. ومن هذا المنطلق، فإن اليد الممدودة التي أكدها المغرب في أكثر من مناسبة ليست علامة ضعف، ولا دعوة إلى تجاوز الخلافات من دون معالجة، بل تعبير عن إدراك استراتيجي بأن مستقبل شعوب المنطقة أكبر من حسابات الصراع.

غير أن الانفتاح لا يلغي وضوح الحدود السياسية. فالحوار الذي يمكن أن يفضي إلى تسوية مستدامة ينبغي أن يقوم على احترام السيادة والوحدة الترابية، وعلى مقاربة واقعية تضع مصلحة السكان والاستقرار الإقليمي في صدارة الأولويات. ولا يمكن بناء الثقة عبر التهديد أو عبر محاولة فرض وقائع بالقوة، بل عبر خطوات مسؤولة، وتواصل جاد، واستعداد للتخلي عن رهانات ثبت عجزها عن إنتاج حل.

أما على المستوى الأمني، فإن الرسالة المغربية ينبغي أن تبقى دقيقة ومتوازنة كل تهديد فعلي لأمن المملكة سيواجه وفق القانون والمسؤولية، لكن المغرب لا يبحث عن مواجهة ولا يمنح خصومه فرصة جر المنطقة إلى مغامرة غير محسوبة فالردع ليس مرادفا للتصعيد، والقوة لا تقاس بحدة الخطاب، بل بقدرة الدولة على منع التهديد من التحول إلى واقع، وعلى حماية مصالحها مع الحفاظ على الاستقرار.

إن المرحلة لا تحتاج إلى مزايدات بل إلى يقظة مسؤولة ولا تحتاج إلى لغة انتصار مطلق، بل إلى قراءة دقيقة لموازين القوة والفرص والمخاطر. والمغرب، بما راكمه من مؤسسات وخبرة دبلوماسية ومشاريع تنموية وشراكات دفاعية، يمتلك عناصر مهمة لإدارة هذه المرحلة من موقع الثقة لكنه يدرك أيضا أن الاستقرار لا يتحقق تلقائيا وأن حماية المكتسبات تستلزم عملا متواصلا وتنسيقا محكما واستعدادا لكل الاحتمالات.

لهذا فإن عبارة المغرب لهم بالمرصاد" لا ينبغي أن تفهم باعتبارها إعلانا للمواجهة، بل باعتبارها خلاصة لعقيدة دولة يقظة: لا تفاجئها التحولات، ولا تستدرجها الاستفزازات، ولا تتخلى عن حقوقها، ولا تتنازل عن مسؤوليتها في صون الأمن. إنها رسالة حزم منضبط، قوامها أن السيادة ليست موضوع مساومة، وأن السلام لا يستقيم من دون احترام القانون، وأن التنمية لا تنفصل عن الأمن.

وفي نهاية المطاف لن يكون الحكم على هذه المرحلة بما يصدر من بيانات أو بما يرفع من شعارات بل بما تستطيع الأطراف إنجازه على أرض الواقع. والمغرب يراهن على ما يبنيه لا على ما يعلنه على المؤسسات لا على الانفعال وعلى شراكات المستقبل لا على صراعات الماضي. ومن يراهن على إنهاك المملكة عبر التصعيد يواجه دولة تمتلك من أدوات الصمود والتكيف ما يجعل حساباته موضع مراجعة أما باب الحل السياسي، فيظل مفتوحا أمام من يختار الواقعية، شريطة أن يكون السلام مدخلاً لإنهاء النزاع، لا ستاراً لإدامته ...

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

التصنيع العسكري بالمغرب..
رهان السيادة واستقطاب الاستثمارات الكبرى

يتجه المغرب نحو إرساء مرحلة جديدة في مسار تعزيز سيادته الصناعية والتكنولوجية، من خلال تسريع بناء قاعدة صناعية متخصصة في المعدات والتجهيزات الدفاعية، في إطار استراتيجية تروم تقوية الاستقلالية الاستراتيجية للمملكة، وتطوير قدراتها في مجال التصنيع العسكري، واستقطاب استثمارات دولية قادرة على تحويل البلاد إلى منصة إقليمية للصناعات الدفاعية.

ويعكس هذا التوجه انتقال المغرب من الاعتماد على اقتناء المعدات والتجهيزات العسكرية من الخارج إلى العمل على توطين جزء من عمليات التصنيع والإنتاج داخل المملكة، بما يتيح تطوير الخبرات الوطنية، وخلق فرص شغل متخصصة، وتعزيز موقع الصناعة المغربية ضمن سلاسل الإنتاج الدفاعية الدولية.

وفي هذا السياق، كشف الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي، عن تقدم ورش إحداث قاعدة صناعية وتكنولوجية للدفاع بالمغرب، تنفيذاً للتوجيهات الملكية الرامية إلى تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية للمملكة بشكل تدريجي، وجعلها قطباً للتنمية في المجالين الدفاعي والتكنولوجي.

وأوضح لوديي، خلال عرض قدمه أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب، أن هذا الورش سجل تقدماً على المستويات القانونية والتقنية والمالية، من خلال إصدار قانون يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، إلى جانب إحداث مناطق للتسريع الصناعي مخصصة لهذا القطاع، بهدف توفير الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمارات وتطوير الأنشطة الصناعية المرتبطة بالدفاع.

وشملت الإجراءات أيضاً إحداث شركة تتولى تدبير المناطق الصناعية للدفاع، ومنحها امتياز تهيئة وإدارة منطقتين للتسريع الصناعي، فضلا عن استكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بنقل العتاد والتجهيزات، بما يؤسس لإطار قانوني وتنظيمي يواكب متطلبات هذه الصناعة الاستراتيجية.

قاعدة صناعية دفاعية

تراهن المملكة على إنشاء مناطق صناعية تستجيب للمتطلبات التقنية والتنظيمية والأمنية الخاصة بالصناعات الدفاعية، وتبرز منطقة النواصر بجهة الدار البيضاء باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لهذا التوجه، بعدما كشفت شركة تدبير المناطق الصناعية للدفاع عن الخصائص الأساسية لمنصتين صناعيتين مخصصتين لاستقبال الاستثمارات الجديدة.

ويستهدف هذا المشروع توفير فضاءات صناعية متخصصة تسمح للشركات الوطنية والدولية بإقامة وحدات للإنتاج والتصنيع، وتطوير أنشطة مرتبطة بالتجهيزات والأنظمة الدفاعية، في إطار منظومة تخضع لشروط تنظيمية وأمنية تتناسب مع طبيعة القطاع.

ولا يقتصر الرهان على استقطاب الشركات الأجنبية، بل يمتد إلى تطوير شبكة وطنية من الموردين والمقاولات الصناعية، وتعزيز نقل التكنولوجيا والخبرات، وتكوين كفاءات قادرة على الاشتغال في مجالات التصنيع والهندسة والتقنيات المتقدمة.

وفي هذا الصدد، اعتبر الباحث في الشؤون الاستراتيجية هشام معتضد، في تصريح لـ«العرب»، أن التسريع الصناعي للدفاع يمثل رهانا استراتيجيا بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى التحولات الأمنية والجيوسياسية التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء.

وأوضح أن الرباط تسعى إلى بناء منصة دفاعية للإنتاج الحربي قادرة على تعزيز توازناتها الأمنية والعسكرية إقليمياً وقاريا، في ظل تسارع الأحداث وتطور التحديات المرتبطة بالمجال الجيوسياسي للمملكة ومحيطها الجغرافي والبحري.

استثمارات وفرص شغل

وعلى المستوى المالي والاقتصادي، كشف لوديي عن الترخيص لمجموعة من المشاريع الصناعية الدفاعية باستثمار إجمالي يناهز 333 مليون دولار، من شأنها توفير أكثر من 3500 منصب شغل مباشر.

كما تم تخصيص منح مالية تناهز 317 مليون درهم لدعم المشاريع التي أبرمت بشأنها اتفاقيات استثمار، في إطار مواكبة المقاولات وتحفيزها على الانخراط في هذا الورش الصناعي.

وتستند عملية اختيار المشاريع إلى مدى استجابتها لحاجيات القوات المسلحة الملكية ومساهمتها في تطوير قدراتها العملياتية، مع توجيه جزء من الإنتاج نحو التصدير، بما يسمح للصناعة الدفاعية الوطنية بالاندماج في الأسواق الدولية.

وتعكس هذه الأرقام الأبعاد الاقتصادية للبرنامج، الذي لا يستهدف تطوير القدرات الدفاعية فقط، بل يراهن أيضاً على خلق أنشطة صناعية جديدة، وتوسيع فرص التشغيل، واستقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة مرتفعة.

كما يتيح توطين هذه الأنشطة تطوير الخبرات الهندسية والتقنية داخل المملكة، وفتح المجال أمام المقاولات المغربية للمشاركة في سلاسل الإنتاج المرتبطة بالمعدات والتجهيزات الدفاعية.

شراكات لنقل التكنولوجيا

ويظهر توجه المغرب نحو تطوير هذه الصناعة من خلال مجموعة من الشراكات مع المصنعين الدوليين، خصوصاً في مجال أنظمة التسليح وتجهيز المركبات العسكرية، ومن بينها شركة «موروكن ميليتري إندوستري»، الفرع المغربي لشركة «إلبيت سيستمز».

وكان المدير العام للشركة قد أعلن، خلال معرض مراكش للطيران في أكتوبر الماضي، أن الشركة تستهدف بدء تسليم أبراج قتالية للقوات المسلحة الملكية في مارس 2027، لتركيبها على المدرعات من طراز «8×8» المجمعة داخل المغرب، إلى جانب إنتاج الذخائر المرتبطة بها.

وتتوفر الشركة على منشأة متخصصة في أنظمة السلاح بمنطقة «ميدبارك» قرب الدار البيضاء، كما تعمل على إقامة مصنع ثان بمدينة سيدي يحيى شمال الرباط، مخصص لإنتاج ذخائر متوسطة وكبيرة العيار.

وتشمل برامج الشركة تطوير برج قتالي مخصص لمواجهة الطائرات المسيّرة، ومنظومة هاون قابلة للتركيب على المركبات، فيما تصل نسبة المغاربة ضمن العاملين بها إلى 99 في المائة، بمن فيهم مهندسون وتقنيون.

وتتطلع الشركة إلى جعل المغرب منصة للإنتاج والتصدير، بما يعزز حضور الكفاءات الوطنية في الأنشطة الصناعية والهندسية المرتبطة بالدفاع، مع الإشارة إلى أن بعض المنتجات لا تزال في مراحل التطوير أو التسليم المرتقب.

وفي سياق تنويع الشراكات الصناعية، افتتح بمدينة برشيد، في 23 شتنبر 2025، مصنع «تاتا أدفانسد سيستمز المغرب» لإنتاج المركبات المدرعة من طراز «WhAP 8×8»، الموجهة للقوات المسلحة الملكية والتصدير.

ويستهدف المشروع الهندي الانطلاق بنسبة مكونات محلية تبلغ 35 في المائة، مع توقعات بارتفاعها إلى 50 في المائة لاحقا، بما يعكس توجه المملكة نحو توسيع قاعدة التصنيع المحلي وتنويع شركائها الدوليين.

وتتيح هذه الشراكات إمكانية الجمع بين منصات عسكرية يتم إنتاجها وتجميعها داخل المغرب، وأنظمة تسليح وتجهيزات تطورها شركات دولية في إطار تعاون صناعي وتكنولوجي.

حوافز لجذب المستثمرين

وفي إطار توفير بيئة استثمارية ملائمة، كشف لوديي عن اعتماد تدابير ضريبية تشمل الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات بالنسبة لأنشطة الصناعة الدفاعية، إلى جانب توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل شركات الخدمات المرخص لها بمزاولة أنشطة التصنيع.

كما تعتمد المملكة آلية التعويض الصناعي في الصفقات العمومية، باعتبارها وسيلة لتحفيز الاستثمار في القطاع، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات الصناعية الوطنية.

وتستهدف هذه التدابير تشجيع الشركات الدولية على توسيع حضورها الصناعي بالمغرب، وتحفيز المقاولات الوطنية على دخول مجالات إنتاجية تتطلب إمكانات تقنية واستثمارات متخصصة.

وأكد لوديي مواصلة تطوير الشراكات مع الدول والمصنعين الدوليين، بهدف نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات وتعزيز الكفاءات الوطنية في مجال الصناعات الدفاعية، بما يدعم بناء قاعدة صناعية قادرة على مواكبة حاجيات المملكة.



ما وراء الملاعب.. كيف يعيد مونديال 2030 رسم الخريطة الاقتصادية للمغرب؟

بالتوازي مع الاستعدادات الرياضية واللوجستية لاحتضان نهائيات كأس العالم 2030، يسعى المغرب إلى توظيف هذا الحدث العالمي كرافعة للتنمية الاقتصادية وتحديث البنية التحتية، عبر استثمارات تشمل قطاعات النقل والسياحة والبناء والخدمات، وسط توقعات بإحداث مئات الآلاف من فرص الشغل ورفع المداخيل السياحية.

واستعرض وزير الاقتصاد والمالية، فوزي لقجع، خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية المرتقبة لتنظيم البطولة، مسلطاً الضوء على فرص التشغيل ومؤشرات النمو والقطاعات التي ستستفيد من المشاريع المرتبطة بهذا الحدث.

وتفيد المعطيات المقدمة بأن تنظيم كأس العالم 2030 قد يساهم في إحداث أكثر من 840 ألف فرصة شغل، بفضل الدينامية الاستثمارية التي ستشمل قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية والضيافة والمطاعم.

وعلى مستوى النمو الاقتصادي، تشير التوقعات إلى تسجيل متوسط نمو سنوي يبلغ 2.6 في المائة خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2030، مع انعكاسات إيجابية مرتقبة على القيمة المضافة لعدد من القطاعات الاستراتيجية.

ولا تقتصر المكاسب المنتظرة على فرص العمل الجديدة، بل تشمل أيضا تعزيز الإيرادات الضريبية ومداخيل العملات الأجنبية، وتنشيط السياحة، فضلاً عن الاستفادة من المنشآت والبنيات التحتية التي ستظل قائمة بعد انتهاء المنافسات.

ويضع المغرب مونديال 2030 ضمن رؤية تنموية تتجاوز تنظيم التظاهرة الرياضية، من خلال توظيف الاستثمارات المصاحبة لها لتحسين الخدمات وتطوير شبكات النقل وتعزيز جاذبية المملكة الاقتصادية والسياحية.

ويشكل القطاع السياحي أحد أبرز محاور هذه الرؤية، إذ تستهدف المملكة استقبال 26 مليون سائح بحلول سنة 2030، ورفع الناتج الداخلي الإجمالي السياحي إلى 189 مليار درهم، فيما يُرتقب أن تتجاوز المداخيل السياحية 156 مليار درهم، مع إحداث أكثر من 150 ألف فرصة شغل إضافية.

استثمارات تتجاوز الملاعب والمنشآت الرياضية

تكشف المشاريع المبرمجة في إطار الاستعداد للمونديال أن الرهان المغربي يمتد إلى إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية بمختلف مكوناتها، خصوصاً في مجالات النقل السككي والجوي والطرقي.

وفي هذا الإطار، تتواصل الاستعدادات لتمديد خط القطار فائق السرعة على محور القنيطرة–مراكش، على مسافة تصل إلى 430 كيلومتراً، إلى جانب تطوير خدمات القطارات الجهوية السريعة بجهات الدار البيضاء–سطات، والرباط–سلا–القنيطرة، ومراكش–آسفي، وطنجة–تطوان–الحسيمة.

أما على مستوى النقل الجوي، فتشمل المشاريع توسيع الطاقة الاستيعابية لمطار الدار البيضاء، من خلال إنشاء محطة جوية جديدة ذات وظيفة دولية، وإنجاز مدرج إضافي للطائرات، فضلاً عن تطوير مطارات طنجة وفاس وأكادير ومراكش.

وتتضمن الأوراش أيضاً إنجاز طريق سيار قاري يربط الرباط بالدار البيضاء، بما من شأنه تعزيز الربط بين القطبين الإداري والاقتصادي للمملكة وتحسين حركة التنقل.

وفي السياق ذاته، توقعت مجلة «فوربس» أن يشكل تنظيم كأس العالم فرصة لتنشيط السياحة واستقطاب استثمارات أجنبية نوعية وخلق فرص عمل جديدة، معتبرة أن التظاهرة قد تساهم في إحداث تحول اقتصادي طويل الأمد وتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المرتقب أن ينفذ المكتب الوطني للسكك الحديدية استثمارات بقيمة 104 مليارات درهم، فيما يرتبط تطوير المطارات ببرنامج استثماري تشارك فيه الدولة والمكتب الوطني للمطارات.

ومن بين الترتيبات المالية المرتبطة بهذا البرنامج، تمكين المكتب الوطني للمطارات من الوعاء العقاري الذي يحتضن مطار محمد الخامس، وإدماجه ضمن أصوله بقيمة خمسة مليارات درهم، دون تقديم دعم مالي مباشر مقابل هذه العملية.

فرص اقتصادية وتحديات مرتبطة بالكلفة

في قراءة للانعكاسات الاقتصادية المرتقبة، يرى الخبير الاقتصادي رشيد الساري أن تنظيم كأس العالم 2030 يوفر فرصة مهمة لتطوير البنية التحتية الوطنية، بالنظر إلى أن الأوراش المرتبطة بالبطولة لا تقتصر على الملاعب، بل تشمل الطرق والمنشآت السياحية وقطاعات اقتصادية متعددة.

وأوضح أن هذه الاستثمارات ستمنح دفعة للشركات العاملة في البناء والأشغال العمومية، وستساهم في خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن تعزيز قدرة المغرب على استقطاب السياح والتعريف بمؤهلاته الاقتصادية في المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية.

واعتبر الساري أن استضافة هذا الحدث العالمي تتيح للمملكة فرصة لتقديم صورة اقتصادية متكاملة عن إمكاناتها، تتجاوز جاذبيتها السياحية التقليدية إلى إبراز فرص الاستثمار والقدرات الإنتاجية التي تتوفر عليها.

وفي مقابل هذه الآفاق، تطرح كلفة المشاريع وانعكاساتها على التوازنات المالية تساؤلات بشأن قدرتها على تحقيق مردودية اقتصادية مستدامة. وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة أن الاستثمارات المرتبطة بالمونديال لن تؤدي إلى ارتفاع مديونية المغرب أو الإخلال بتوازناته المالية، بالنظر إلى نماذج التمويل المعتمدة والاتفاقيات المبرمة وإدراج المشاريع ضمن قوانين المالية.

وأوضح لقجع أن تقييم الكلفة الإجمالية للأوراش يقتضي التمييز بين الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات العمومية وفق نماذجها الاقتصادية الخاصة، وبين الالتزامات المالية المباشرة للدولة. ويهدف هذا التمييز إلى تحديد حجم الأعباء التي تتحملها الخزينة العامة فعلياً، مقابل الاستثمارات التي تتكفل بها المؤسسات المعنية.

غير أن الأثر المالي لهذه المشاريع سيظل مرتبطاً بقدرة المؤسسات العمومية على تعبئة التمويلات اللازمة، وضمان استدامة مواردها وتحقيق مردودية اقتصادية تسمح باسترداد كلفة الاستثمارات.

تطوير الإنتاج التلفزيوني والقدرات الوطنية

وفي سياق الاستعدادات التقنية للمونديال، تطرق لقجع إلى جهود المغرب لتطوير قدراته في مجال الإنتاج التلفزيوني الرياضي، مشيراً إلى أن المملكة راكمت خبرات مهمة منذ احتضان كأس أمم أفريقيا الأخيرة، خصوصاً في إنتاج المباريات والإخراج التلفزيوني.

وأكد أن الإنتاج خلال البطولة القارية اعتمد على إمكانات وطنية وبمستوى تقني متقدم، مشدداً على أهمية تطوير هذه الخبرات لتكون قادرة على مواكبة متطلبات كأس العالم، بل وتصدير الخدمات التلفزيونية المغربية إلى تظاهرات رياضية دولية أخرى.

وبخصوص المؤشرات المالية، أوضح الوزير أن المشاريع المبرمجة تندرج ضمن التمويلات المرصودة في قوانين المالية، مشيراً إلى أن تحصيل المداخيل سجل نتائج أفضل من التوقعات الأولية، وأن المعطيات المتعلقة بنهاية أكتوبر ستُعرض بالتفصيل أمام البرلمانيين.

وأضاف أن تحسن مستوى التحصيل الضريبي يتيح مراجعة التوقعات المالية نحو مستويات أفضل مقارنة بالفرضيات التي جرى اعتمادها سابقاً.

كما تطرق إلى سوق حقوق البث التلفزيوني، موضحاً أن الشركات التي تقتني حقوق نقل المباريات من الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» تعيد تسويقها إلى قنوات وأسواق مختلفة، مستحضراً تجربة شبكة «بي إن سبورت» في اقتناء الحقوق وإعادة بيعها، ومشيراً إلى أن مقرات الشركات المعنية توجد خارج المغرب.

وفي ما يتعلق بإقامة المنتخبات المشاركة، تتجه الترتيبات إلى توفير وحدات إقامة موزعة على عدد من المدن، بما يسمح للمنتخبات بالاستقرار فيها والتنقل إلى المدن التي ستحتضن مبارياتها، ثم العودة إلى مقرات إقامتها، مستفيدة من تعدد وسائل النقل وتطور البنية التحتية.

يضع المغرب تنظيم كأس العالم 2030 في صلب مشروع تنموي واسع، يراهن من خلاله على تحويل الاستثمارات المرتبطة بالبطولة إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، تشمل تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات وتوسيع فرص التشغيل وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات



أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

المغرب يعيد رسم خرائط النفوذ في أفريقيا.. من دبلوماسية المواقف إلى صناعة المصالح الاستراتيجية

المبادرة الأطلسية وأنبوب الغاز وميناء الداخلة تعكس تحولا في الرؤية المغربية، قوامه توظيف الجغرافيا والبنية التحتية والاستثمار لبناء نفوذ اقتصادي مستدام وتعزيز موقع المملكة في المعادلات الإقليمية والدولية.

لم يعد التحرك المغربي في أفريقيا والمحيط الأطلسي محكوماً بمنطق الدبلوماسية التقليدية القائمة على حشد التأييد السياسي وتوسيع دائرة الاعتراف بالمواقف الوطنية، بل أصبح يعكس توجهاً استراتيجياً أوسع، يقوم على بناء شبكة متكاملة من المصالح الاقتصادية والمشروعات العابرة للحدود، بما يجعل المملكة طرفاً فاعلاً في صياغة التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها القارة.

فالمغرب لا يكتفي بتعزيز حضوره الدبلوماسي، وإنما يعمل على تحويل موقعه الجغرافي وإمكاناته الاقتصادية إلى أدوات للتأثير وصناعة النفوذ، من خلال مبادرات تستهدف ربط الأسواق، وتطوير الممرات التجارية، وتأمين مسارات الطاقة، وفتح آفاق جديدة أمام الاقتصادات الأفريقية. وهي مقاربة تعكس انتقالا من دبلوماسية تدافع عن المصالح إلى دبلوماسية تسعى إلى إنتاجها وتوسيع امتداداتها.

وتندرج المبادرة الأطلسية، ومشروع أنبوب الغاز الأفريقي الأطلسي، وميناء الداخلة، ضمن هذا التصور المتكامل، باعتبارها مشاريع تتجاوز أهدافها الاقتصادية المباشرة نحو إعادة تشكيل الروابط بين أفريقيا وأوروبا، وبين منطقة الساحل والمحيط الأطلسي.

دبلوماسية تصنع المصالح

يشكل التحول في طبيعة الحضور المغربي داخل أفريقيا أحد أبرز ملامح هذه الاستراتيجية، بعدما انتقلت العلاقات مع عدد من الدول الأفريقية من مستوى التنسيق السياسي والاتفاقيات الدبلوماسية إلى بناء شراكات اقتصادية طويلة الأمد. فقد وسعت المؤسسات والشركات المغربية نشاطها في قطاعات الأبناك والاتصالات والأسمدة والطاقة والخدمات، وأصبحت جزءا من الدينامية الاقتصادية في أسواق أفريقية متعددة.

وتكمن أهمية هذا الامتداد في أنه يمنح العلاقات الثنائية قاعدة أكثر صلابة واستمرارية، لأن المصالح الاقتصادية تتجاوز في تأثيرها التفاهمات السياسية الظرفية. فعندما تساهم المؤسسات المالية المغربية في تمويل الأنشطة الاقتصادية، أو تنخرط الشركات الوطنية في تطوير قطاعات حيوية داخل بلدان أفريقية، فإن التعاون يتحول إلى علاقة مؤسساتية وتجارية ذات امتدادات عملية.

ومن هذا المنطلق، لم يعد الرهان المغربي مقتصراً على كسب المواقف السياسية، بل أصبح يستهدف بناء مصالح متبادلة تجعل الشراكة مع المملكة خياراً تنموياً واستراتيجياً بالنسبة إلى شركائها.

وتبرز المبادرة الأطلسية التي أطلقها الملك محمد السادس باعتبارها أحد أهم تجليات هذا التحول، من خلال تمكين الدول الأفريقية غير الساحلية من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والاستفادة من البنيات التحتية والموانئ المغربية لتسهيل اندماجها في التجارة الدولية.

ولا يتعلق الأمر بمجرد توفير منفذ بحري لدول الساحل، بل بإعادة ربط اقتصاداتها بالأسواق العالمية، وتقليص كلفة العزلة الجغرافية، وتطوير شبكات النقل والخدمات اللوجستية. وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة بالنسبة إلى مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها في مجال الوصول إلى الموانئ وتنويع المبادلات التجارية.

كما يمنح مسار الدول الأفريقية الأطلسية هذه المقاربة بعداً مؤسساتياً، من خلال إرساء إطار للتعاون يشمل الأمن البحري والطاقة والاقتصاد الأزرق وحماية الموارد البحرية، بما يعزز إمكانية تحويل الفضاء الأطلسي الأفريقي إلى مجال للتنسيق والتكامل.

الجغرافيا تتحول إلى نفوذ

لا تنفصل هذه المبادرات عن الرهان المغربي على تطوير البنية التحتية البحرية واللوجستية، وفي مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي، الذي يمثل مشروعاً استراتيجياً لتعزيز موقع الأقاليم الجنوبية ضمن شبكات التجارة الإقليمية والدولية.

فالميناء لا يقتصر على وظيفته التجارية والبحرية، بل يندرج ضمن تصور يروم تحويل الداخلة إلى منصة للربط بين المغرب وعمقه الأفريقي، وفضاء لاستقطاب الاستثمارات وتطوير الأنشطة الصناعية واللوجستية.

ومن شأن هذا المشروع أن يفتح آفاقاً جديدة أمام المبادلات التجارية مع بلدان غرب أفريقيا، ويساهم في تطوير سلاسل الإمداد وتعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات، بما يمنح المملكة إمكانات إضافية لتوظيف واجهتها الأطلسية في خدمة اندماجها الاقتصادي القاري.

وتكشف هذه المشاريع مجتمعة عن تحول في مفهوم النفوذ؛ فالقوة لم تعد مرتبطة فقط بامتلاك الموارد أو توسيع التحالفات السياسية، وإنما أيضا بالقدرة على ربط الأسواق وتوفير الممرات وتأمين البنيات التحتية التي تحتاج إليها الاقتصادات الأخرى. فالدولة التي تصبح جزءا من الحلول الاقتصادية لشركائها تكتسب موقعا استراتيجيا يتجاوز حدود حضورها الدبلوماسي.

ومع ذلك، فإن تحويل هذا الطموح إلى نفوذ مستدام يظل رهينا بقدرة المغرب على ضمان تنفيذ مشروعاته، وتعبئة التمويلات الضرورية، وتطوير الكفاءات والتكنولوجيا المحلية، وتعزيز التصنيع الوطني. فالرهان لا ينبغي أن يتوقف عند جعل المملكة ممرا لعبور السلع والطاقة، بل يتعين أن يمتد إلى ترسيخ موقعها كمنتج للقيمة المضافة ومركز للصناعات والخدمات اللوجستية.

وهكذا، تصبح المبادرة الأطلسية ومشروعات الطاقة والموانئ أكثر من استثمارات في البنية التحتية؛ إنها أدوات لإعادة رسم خرائط المصالح، وتعزيز الترابط القاري، وتثبيت موقع المغرب باعتباره فاعلاً يسعى إلى المشاركة في تشكيل مستقبل أفريقيا ومحيطها الأصلي.



لوديي: القوات المسلحة الملكية مستعدة للدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود



استحضر الوزير المنتدب لدى رئيسة الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي، التحولات التي تعرفها القضية الوطنية، مشيرا إلى المنعطف الجديد الذي توج بعدم تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة "المينورسو"، ومؤكدا أن القوات المسلحة الملكية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، على أتم الاستعداد للدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود وضمان الأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق، ارتفعت الميزانية الإجمالية لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2027 إلى 76.4 مليار درهم، مقابل 73 مليار درهم سنة 2026، بزيادة إجمالية بلغت 3.4 مليارات درهم، أي بنسبة 4.7 في المائة، وذلك بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة والمتعددة للقوات المسلحة الملكية، وضرورة تعزيز القدرات العسكرية للمملكة والدفاع عن وحدتها الترابية، في ظل التحولات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة.

وحسب التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني، فقد استأثر باب الموظفين بالحصة الأكبر من الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2027، بما مجموعه 49.3 مليار درهم، أي ما يعادل 65 في المائة من الميزانية الإجمالية.

وخصصت نسبة 11 في المائة، بقيمة 8.4 مليارات درهم، لباب المعدات والنفقات المختلفة، فيما بلغت الاعتمادات الموجهة إلى ميزانية الاستثمار والنفقات المرتبطة باقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع 18.7 مليار درهم، أي ما يمثل 24 في المائة من مجموع الميزانية.

وفي عرضه أمام أعضاء اللجنة، أكد المسؤول الحكومي أن هذه الاعتمادات تندرج في إطار المجهود الذي تبذله ميزانية الدولة لتوفير الوسائل والتجهيزات الضرورية، وتعزيز القدرات والمؤهلات البشرية للقوات المسلحة الملكية، بما يمكنها من أداء مهامها في ظروف ملائمة ومواكبة المستجدات ورفع التحديات.

كما ربط الرفع من الاعتمادات المخصصة للدفاع الوطني بالتحولات العميقة التي يشهدها العالم، في ظل تصاعد بؤر التوتر الجيوسياسية، وما تفرضه من ضرورة تحديث الترسانة العسكرية، وتوطين الصناعات الدفاعية، ومواكبة التطور التكنولوجي، وحماية السيادة الوطنية، مذكرا بأن ميزانية إدارة الدفاع الوطني رصد لها خلال السنوات الأخيرة ما يناهز 4 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

وعلى المستوى الوطني، ستتيح الاعتمادات المرصودة مواصلة مهام الدفاع عن حوزة الوطن ومقدساته ومكتسباته، إلى جانب استمرار العمل بالخدمة العسكرية، وتعزيز مساهمة القوات المسلحة الملكية، بتنسيق مع الأجهزة الوطنية الأخرى، في مواجهة حالات الاستعجال والتهديدات الإرهابية ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للقارات والتهريب والهجرة غير الشرعية.

وتشمل هذه المهام، وفق المعطيات الواردة في التقرير، مواصلة تقوية الحراسة على الحدود البرية والجوية والبحرية، خصوصا بالأقاليم الجنوبية والمناطق الشرقية، فضلا عن توفير الاعتمادات اللازمة لمواصلة مشاركة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام بعدد من البلدان الصديقة، والقيام بمهام دولية أخرى بتوجيهات ملكية سامية.

واستعرض لوديي، خلال الاجتماع الذي ترأسه محمد الغراس، رئيس اللجنة، يوم الأربعاء 11 نونبر 2026، أبرز منجزات القطاع خلال سنة 2026، والتي همت حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود، والتكوين العسكري وتنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية، ومواصلة برنامج الخدمة العسكرية، إلى جانب دعم الإقلاع في مجال الصناعة الدفاعية.

وشملت الحصيلة أيضا مساهمة القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في تدبير الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية لفائدة أفراد القوات المسلحة الملكية وعامة المواطنين، فضلا عن أنشطة المركز الملكي للكشف الفضائي عن بعد، والحفاظ على التراث العسكري المغربي والتعريف به.

وفي تفاعلهم مع مضامين مشروع الميزانية، شدد أعضاء اللجنة على أهمية استحضار السياق الجيوسياسي الجديد الذي أعقب صدور القرار الأممي، معتبرين أن المرحلة تستوجب تعزيز الاستباقية واليقظة وحماية الحدود، كما نوهوا بالدور الذي يضطلع به الملك محمد السادس في قيادة الدبلوماسية الوطنية، وثمنوا تنزيل المبادرة الملكية الموجهة لإفريقيا.

وأشاد النواب بالمنحى التصاعدي للاعتمادات المخصصة لاقتناء وإصلاح المعدات ودعم الصناعة الدفاعية، معتبرين أن التوجه نحو الانتقال من منطق الاستهلاك إلى الإنتاج المحلي يقتضي تطوير قاعدة صناعية دفاعية وطنية، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتحقيق التكامل بين السيادة الدفاعية والغذائية والتكنولوجية.

كما أثار المتدخلون أهمية الأدوار التي تضطلع بها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، ونوهوا بتخصيص استثمارات لصناعة أقمار صناعية بخبرات وطنية، بشراكة مع الجامعات، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي لمواجهة المخاطر المناخية.

وفي الجانب الاجتماعي، عبر أعضاء اللجنة عن اعتزازهم بالتضحيات التي تقدمها القوات المسلحة الملكية ومختلف الأجهزة الأمنية في سبيل صيانة أمن الوطن واستقراره، منوهين بكفاءتها المهنية وانضباطها، مع المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين.

كما توقف النواب عند الأبعاد التربوية والاجتماعية للخدمة العسكرية، خاصة في ما يتعلق باستهداف الشباب غير المدمج، وغرس قيم الانضباط والمسؤولية والمواطنة الإيجابية، وحمايتهم من مظاهر الهشاشة والفراغ.

واختتم التقرير بالتنويه بالمهام التي تضطلع بها القوات المسلحة الملكية، وما تتطلبه من استعداد دائم وتضحيات، مستحضرا ما قدمه أفرادها وعائلاتهم بمختلف مناطق المملكة من تضحيات جسيمة دفاعا عن وحدة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

المزواري: المغرب عازم على مواصلة مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه



قال الوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري، المهدي المزواري، إن المغرب يعقد العزم على مواصلة جهود المحافظة على الموارد البحرية، وتعزيز التتبع العلمي ومكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مؤكدا أن المغرب يُدرك أن حماية الثروة البحرية قد تقتضي، أحيانا، اتخاذ قرارات صعبة، ونحن مستعدون لتحمل مسؤوليتها، متى استندت إلى أسس علمية، وقامت على الإنصاف والتزم الجميع باحترامها.

وأوضح المزواري، في الكلمة التي ألقاها خلال الاجتماع الاستثنائي الخامس والعشرون للجنة الدولية لصون التون الأطلسي إيكات" فيلامورا، البرتغال، من 16 إلى 23 نونبر 2026، أنه في ظل قيادة الملك محمد السادس، تجعل المملكة المغربية من صون الموارد البحرية وتنمية اقتصاد أزرق مستدام وشامل أولوية وطنية، مبرزا أن هذا الطموح يستند إلى قناعة راسخة: لا تكتمل القيمة الحقيقية لثروات البحر إلا بقدرتنا على توريثها للأجيال القادمة.

فالاستدامة بالنسبة إلى المغرب، حسب كلمة المسؤول الحكومي عينه، مسؤولية مباشرة تجاه بحارتنا ومجتمعاتنا الساحلية والأجيال المقبلة، وهي كذلك شرط من شروط أمننا الغذائي، مؤكدا أنه، من هذا المنطلق، يعقد بلدنا العزم على مواصلة جهود المحافظة على الموارد، وتعزيز التتبع العلمي، ومكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وأكد المزواري أن المغرب يدرك أن حماية الثروة البحرية قد تقتضي، أحيانا، اتخاذ قرارات صعبة، مبرزا أنه "نحن مستعدون لتحمل مسؤوليتها، متى استندت إلى أسس علمية، وقامت على الإنصاف والتزم الجميع باحترامها. فشجاعة الصون اليوم هي ما يتيح استمرار الصيد غدا".

واعتبر الوزير المنتدب عينه أنه أمام التحولات التي تشهدها النظم البيئية، وتداعيات التغير المناخي، يتعين علينا الارتقاء بقدرات الرصد والفهم، وتكييف قراراتنا على ضوء المعارف المتجددة، موردا أنه "أحيي جهود أوساطنا العلمية، التي تُعد إسهاماتها ركيزة أساسية لمصداقية عملنا، غير أن هذه المعرفة ينبغي أن تتحول إلى قدرة فعلية على العمل، متاحة للجميع. ولذلك، يجب أن يحتل تقاسم البيانات، والتكوين، وتعزيز القدرات العلمية للبلدان النامية، مكانة محورية في تعاوننا".

وأوضح المزواري أن المسؤولية المشتركة تقتضي تقاسما فعليا لمقومات العمل ووسائله، مشيرا إلى أنه استرشادا بروح الرؤية الملكية للأطلسي، يولي المغرب أهمية خاصة للتعاون جنوب-جنوب، ولمواكبة شركائه الأفارقة، مؤكدا أن المغرب يطمح إلى الإسهام في بناء فضاء أطلسي تتداول فيه المعرفة، وتتعزز فيه الكفاءات، ويثمر فيه التضامن نتائج ملموسة.

المغرب وجهود صون "التونة"

ففي ما يتعلق بالتونة صفراء، أفاد المزواري أن المغرب يبدي استعداده للإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى إعادة تكوين المخزون امتداداً لالتزامه بصون التونة الحمراء والتونة كبيرة العين.

وأكد المتحدث ذاته أن المغرب سيعمل على بلورة توافق بشأن توزيع منصف لإجمالي المصيد المسموح به، يُراعي حق البلدان النامية في تطوير مصايدها، ودعم فرص عمل مستقرة فيها، في إطار احترام متطلبات الاستدامة.

أما في ما يخص سمك أبي سيف في البحر الأبيض المتوسط، شدد المتحدث ذاته على أنه "ندعم تطوير مسار لتقييم استراتيجيات التدبير، يستند إلى العلم ويُراعي واقع المصايد المعنية"، مبرزا أنه "سندافع، بالنسبة إلى هذه المصيدة أيضا، عن توزيع متوازن ومنصف لإجمالي المصيد المسموح به".

وأكد المزواري أن "وفدنا سيقبل على هذه المناقشات بإرادة راسخة لبلوغ نتائج ، وسيسهم في تقريب وجهات النظر، والبحث عن حلول قابلة للتنفيذ"، مؤكدا أن "الاتفاق يكتسب كامل قيمته حين يتحول إلى أثر ملموس على أرض الواقع".

وينطبق هذا المقتضى كذلك، حسب الوزير ذاته، على مكافحة الصيد غير القانوني؛ إذ يتعين حماية من يحترمون القواعد من ممارسات من يتحايلون عليها، مؤكدا أنه ينطبق على صون التنوع البيولوجي البحري. وسيواصل المغرب جهوده لحماية الأنواع الهشة وتعزيز تتبعها العلمي، لأن سلامة المخزونات رهينة بسلامة النظم البيئية.

لقجع: الإصلاح الضريبي رفع مداخيل الدولة إلى 437 مليار درهم



دافع وزير المالية والنجاعة العمومية فوزي القجع، عن الاختيارات الضريبية للحكومة، مستعرضا حصيلة الإصلاحات الجبائية وأولويات مشروع قانون المالية لسنة 2027، وذلك خلال الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة والتصويت على المشروع.

وأوضح لقجع أن الحكومة اعتمدت مقاربة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين تقوم على مسارين، يتعلق الأول بدعم الدخل من خلال إجراءات تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية، فيما يرتبط الثاني بتأطير عمليات التموين وضمان وصول السلع إلى المواطنين بأثمان مقبولة.

وأضاف أن أولويات الحكومة تشمل أيضا البرامج الموجهة للشباب، إلى جانب تعزيز الصحة العمومية وتطوير التعليم العمومي وتأهيل الأطفال والشباب للاندماج في سوق الشغل.

وأشار القجع إلى أن المداخيل الجبائية ارتفعت من 198 مليار درهم سنة 2021 إلى 437 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2027، منوها بالمجهودات التي تبذلها المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك وموظفوهما، معتبرا أن هذه النتائج هي ثمرة مسار من الإصلاحات والنقاشات التي شاركت فيها فعاليات سياسية واقتصادية ومدنية.

كما أوضح لقجع أن 87 في المائة من الأجراء غير معنيين بأداء الضريبة على الدخل، مشيرا إلى أن النظام يعتمد سلما تصاعديا يرتبط بمستويات الدخل.

واعتبر أن الأجور المرتفعة، التي قد تصل إلى 50 أو 60 ألف درهم شهريا، تخضع لمعدل هامشي يصل إلى 30 في المائة، مشددا على ضرورة التمييز بين مفاهيم الدخل والثروة والغنى.

و أوضح الوزير أن معدلات الضريبة على الشركات قد تصل إلى 40 في المائة، إضافة إلى 5 في المائة برسم المساهمة التضامنية، محذرا من رفع العبء الضريبي بشكل غير مدروس، بالنظر إلى ارتباط قرارات الاستثمار بعوامل متعددة، من بينها البنية اللوجستيكية، وتأهيل اليد العاملة وتنافسيتها، والنظام الضريبي مقارنة بالدول المحيطة.

وأضاف أن الضريبة على الشركات عرفت ارتفاعا بنسبة 300 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية، معتبرا أن الاختيار الحكومي يقوم على التوفيق بين تضريب الأرباح بحسب مستوياتها، ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين، والحفاظ على جاذبية الاستثمار.

وأكد لقجع استعداد الحكومة لتقديم تفاصيل اختياراتها الضريبية، داعيا إلى مناقشة المقترحات بناء على آليات التطبيق والنتائج الكمية، بدل الاكتفاء بالشعارات والعناوين العامة.

وفي سياق آخر، أكد لقجع أن تنظيم المغرب لكأس العالم 2030 يشكل مشروع أمة، ملكيا وشعبيا، انطلق منذ أكثر من عشرين سنة، مشيرا إلى أن الترشيح الحالي هو السابع الذي تتقدم به المملكة لاحتضان نهائيات كأس العالم.

وأوضح الوزير أن الإعلان عن الترشيح المغربي تم في كيغالي، من خلال خطاب الملك محمد السادس، كما صدر الإعلان المشترك لتنظيم المونديال في بلاغ للديوان الملكي، الذي أعلن عن احتضان المغرب لهذا الحدث.

وشدد القجع على أن أهداف تنظيم كأس العالم لا تقتصر على الأبعاد التنموية الوطنية، بل تمتد إلى تحقيق مكاسب قارية وحضارية وثقافية، باعتبار المغرب ممثلا للقارة الإفريقية في تنظيم هذه التظاهرة، وبالنظر إلى ما يزخر به حوض البحر الأبيض المتوسط من تاريخ وإرث حضاري وثقافي.

وأضاف أن الرؤية المطروحة تقوم على جعل ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الشمالية والجنوبية، فضاء للقاء والتعاون والنجاح المشترك، عوض المشاكل اليومية المرتبطة بالهجرة وغيرها، مبرزا أن المغرب يسعى إلى تقديم صورته باعتباره بلدا للحوار واللقاء، يستند إلى أكثر من اثني عشر قرنا من الحضارة والتاريخ.

كما أوضح لقجع أن إعفاء الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" من الضرائب يرتبط بطبيعة المهمة التي سيضطلع بها في المغرب، مشيرا إلى أن هيئات دولية وإقليمية تنظم مؤتمرات وتظاهرات بالمملكة لفترات طويلة دون أن يعني ذلك إخضاعها تلقائيا للضرائب.

واعتبر الوزير أن طبيعة النشاط الذي ستقوم به "فيفا" خلال تنظيم كأس العالم هي المحدد في مناقشة وضعها الضريبي، مميزا بين تنظيم التظاهرات الرياضية وممارسة أنشطة استثمارية واقتصادية داخل المملكة.

وهبي: عبد النباوي يرفض استعانة القضاة بالذكاء الاصطناعي في المحاكم



تراجع عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، عن التأويلات التي رافقت تصريحاته الأخيرة بشأن استعانة قضاة ومحامين بتطبيق الذكاء الاصطناعي «شات جي بي تي» في إعداد المذكرات القانونية وصياغة الأحكام، مؤكداً أنه لم يكن يقصد القضاء المغربي، وإنما تحدث عن ممارسات مسجلة على المستوى الدولي.

وأوضح وهبي، خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الثلاثاء، أن تصريحاته السابقة بمجلس النواب أسيء فهمها، مشدداً على أنه لم يوجه اتهاماً للمؤسسة القضائية بالمغرب، بل كان يتناول ظاهرة عامة تثير نقاشاً متزايداً داخل المنظومات القضائية الدولية.

وكشف وزير العدل أنه يتابع الأحكام القضائية والتطورات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في بلجيكا ودول أخرى، مشيراً إلى تسجيل حالات تعرض فيها قضاة ومحامون لإجراءات تأديبية بعدما تبين استعانتهم بهذه التقنيات في إعداد وثائق ومذكرات قانونية.

وأضاف أن الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، عبد النباوي، يتابع بدوره هذا الموضوع، ويرفض استخدام القضاة للذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، مؤكداً إيمانه بأن «العمل القضائي إنساني في الأول والأخير».

وفي ملف آخر، كشف وهبي أن الأموال المودعة من طرف الموثقين لدى صندوق الإيداع والتدبير تبلغ 184 مليار درهم، موضحاً أن الفوائد الناتجة عنها يُخصص جزء منها لصندوق ضمان الموثقين.

وأعلن الوزير عن توجه لتوزيع جزء من هذه الموارد على صناديق ضمان الموثقين والتكوين والتقاعد، مبرزاً أن الوزارة تتجه نحو إحداث صندوق خاص بتقاعد الموثقين، إلى جانب إنشاء أرشيف وطني للمعاملات التوثيقية.

وأوضح أن هذا المشروع يأتي لمعالجة الإشكالات التي تترتب عن وفاة الموثق أو اختفائه أو مغادرته، وما قد ينتج عن ذلك من ضياع ملفات ووثائق مرتبطة بحقوق المواطنين.

وأشار إلى الاتفاق مع الموثقين بشأن إحداث مقر لهذا الأرشيف على مساحة تقارب هكتاراً واحداً بمدينة بنسليمان.

وفي سياق متصل، دافع وزير العدل عن المقتضيات المرتبطة بضرورة حضور الأطراف عند رفع الحجز عن الممتلكات، معتبراً أنها تهدف إلى التصدي لعمليات التزوير التي تستغل التنازلات المفبركة للحصول على قرارات قضائية برفع الحجز.

وكشف وهبي عن توصله بشكايات من مؤسسات بشأن استعمال تنازلات مزورة في ملفات قضائية، مبرزاً حالة شخص تمكن من رفع الحجز عن فيلا باستعمال وثيقة مزورة، قبل بيعها والفرار إلى الخارج.

كما أشار إلى أن إحدى شركات السيارات تتكبد خسائر سنوية تصل إلى 50 مليون درهم بسبب تزوير تنازلات رفع الحجز، فضلاً عن تسجيل حالات تزوير طالت وثائق التوظيف بالمحاكم، من بينها فبركة توظيف أربعة أشخاص بمؤسسات قضائية، بينها محكمة بمكناس، باستعمال توقيع مزور.

وشدد الوزير على ضرورة تعزيز إجراءات التحقق من صحة الوثائق الصادرة عن كتابة الضبط، خصوصا تلك المتعلقة بالأموال المحجوزة المودعة بصندوق المحكمة، قبل اتخاذ أي إجراء قانوني بشأنها، مع التأكيد على أهمية إشعار رئيس المحكمة لضمان سلامة المساطر وحماية حقوق المتقاضين

الراشدي يدافع عن تدخل الدولة لمواجهة المضاربات و«الفراقشية»: ولى زمن الهمزة

دافع عبد الجبار الراشدي، الوزير المنتدب المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عن توجهات الحكومة الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2027، مؤكداً أن الولاية الحكومية الحالية جاءت بمنهجية جديدة في تدبير السياسات العمومية، تقوم على تعزيز تدخل الدولة في الاقتصاد، وترسيخ البعد الاجتماعي، وربط البرامج الحكومية بتحسين ظروف عيش المواطنين.

وقال الراشدي، خلال الجلسة الختامية المخصصة للتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2027، إن الحكومة الحالية أعادت الاعتبار للطابع السياسي للعمل الحكومي، من خلال تحويل الالتزامات الانتخابية للأحزاب المشكلة للأغلبية إلى اختيارات وبرامج حكومية، بما يمنح أصوات المواطنين تأثيراً مباشراً في صناعة القرار العمومي.



واعتبر المسؤول الحكومي أن هذا التوجه من شأنه تقليص الهوة بين المواطنين والمؤسسات المنتخبة، وتعزيز الثقة في العمل السياسي، مشدداً على أن الحكومة لم تواصل مجرد تنفيذ اختيارات سابقتها، بل أعدت مشروع قانون مالية خاصاً بها منذ السنة الأولى من تنصيبها، وأعادت ترتيب الأولويات بما يتماشى مع برنامجها والتزاماتها الانتخابية.

وفي رده على الانتقادات التي تصف الحكومة بأنها امتداد لسياسات الحكومة السابقة، اعتبر الراشدي أن هذا الطرح يتضمن «كثيراً من الشوفينية والتجني وقليلاً من الموضوعية»، مؤكداً أن الحكومة تستند إلى التوجيهات الملكية والتراكمات الإيجابية، لكنها في المقابل أحدثت تغييرات جوهرية في منهجية تدبير الشأن العام.

وفي هذا السياق، استعرض الوزير خمس قطائع أساسية قال إن الحكومة تعمل على إرسائها، أولها الانتقال من مفهوم «الدولة الحارسة» إلى «الدولة المتدخلة»، بما يتيح لها لعب دور أكبر في ضبط التوازنات الاقتصادية، وحماية المستهلكين من المضاربات والاحتكار والممارسات المخالفة لقواعد المنافسة.

واستشهد الراشدي بمشروع إحداث الشركات الجهوية المكلفة بتجميع وتوزيع المواد الأساسية والغذائية، معتبراً أن رفض هذا التوجه دون تقديم بدائل عملية يعني الإبقاء على اختلالات السوق وترك المجال أمام الوسطاء والمضاربين، أو ما وصفه بظاهرة «الفراقشية». وشدد على ضرورة تجاوز الاختيارات الليبرالية المتوحشة نحو اقتصاد يحقق نتائج ملموسة على المستوى الاجتماعي.

أما القطيعة الثانية، فتتعلق بالانتقال من التدبير العمومي القطاعي والمنغلق إلى اعتماد مقاربة مندمجة للسياسات والبرامج، مستحضراً برامج التنمية الترابية المندمجة باعتبارها نموذجاً لتنسيق تدخلات القطاعات الحكومية وتحقيق الالتقائية بينها، بدل اشتغال كل قطاع بمعزل عن الآخر.

وتهم القطيعة الثالثة، وفق المتحدث، تعزيز نجاعة السياسات العمومية من خلال اعتماد مؤشرات دقيقة للقياس والتتبع والتقييم، بحيث لا يُقاس نجاح البرامج بالأرقام والاعتمادات المالية فقط، وإنما بمدى انعكاسها على حياة المواطنين، وتحسين وضعية المقاولات وسوق الشغل، وتقليص الفوارق المجالية، وتحقيق التنمية الترابية.

وبخصوص القطيعة الرابعة، أوضح الراشدي أن الحكومة تتجه نحو التخلي عن منطق الامتيازات ومنح الرخص، وتعويضه بنظام تعاقدي يستند إلى دفاتر تحملات واضحة، وشروط محددة وأهداف قابلة للقياس، بما يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون.

واستحضر الوزير الجدل الذي رافق الإعفاءات الضريبية الممنوحة لاستيراد المواشي، مؤكداً أن الحكومة تتجه إلى تأطير هذه التدابير بدفاتر تحملات دقيقة، بما يضع حداً لمنطق الامتيازات غير المؤطرة ويضمن وضوح شروط الاستفادة.

أما القطيعة الخامسة، فتتمثل في الانتقال من التدبير اللاحق للأزمات إلى اعتماد سياسة استباقية لتدبير المخاطر والتفاعل السريع مع الإشكالات التي تواجه المواطنين. وقدم قرار الوقف المؤقت لتصدير بعض المنتجات الغذائية مثالاً على هذا التوجه، الذي يروم حماية السوق الوطنية وضمان توازن العرض والطلب.

وفي ختام مداخلته، شدد الراشدي على أهمية تطوير التواصل بين الحكومة والمواطنين، داعياً إلى جعل الفضاء العمومي والمؤسساتي مجالاً للنقاش الديمقراطي وتبادل الآراء، معتبراً أن البرلمان والإعلام العمومي يتحملان مسؤولية أساسية في تأطير النقاش العام وتعزيز ثقافة الإنصات والتفاعل مع انتظارات المجتمع

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

ارتفاع صادرات التوت الأزرق المغربي إلى بولندا إلى أزيد من 3800 طن



كشفت معطيات نقلتها منصة "إيست فروت" المتخصصة عن مشروع إقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن صادرات المغرب من التوت الأزرق الطازج نحو بولندا بلغ مستوى قياسيا خلال الموسم التسويقي 2026/2025، بعدما تجاوزت 3800 طن، مقابل نحو 1800 طن خلال الموسم السابق.

وسجل المشروع، ضمن سلسلة منشوراته حول نتائج البعثات التجارية التي جمعت المصدرين المغاربة والمصريين بمستوردين في أسواق دولية بين 2023 و2025، أن المغرب ارتقى إلى المرتبة الرابعة ضمن أبرز موردي التوت الأزرق الطازج إلى السوق البولندية، متجاوزا منافسين من أمريكا الجنوبية، من بينهم البيرو والشيلي.

ويأتي هذا التطور في سياق تنامي الطلب البولندي على التوت الأزرق المستورد، إذ بلغت واردات البلاد من الفواكه والخضر الطازجة والمجمدة نحو 4.8 مليارات دولار خلال سنة 2025، منها 285 مليون دولار خُصصت للتوت الأزرق الطازج، الذي احتل المرتبة الرابعة ضمن أكبر فئات الفواكه والخضر المستوردة من حيث القيمة.

كما تعد بولندا من أسرع الأسواق العالمية نموا في واردات التوت الأزرق، بعدما سجلت هذه الواردات معدل نمو سنوي متوسط بلغ 21 في المائة بين سنتي 2021 و2025، لتحتل المرتبة الثامنة عالمياً والرابعة أوروبياً ضمن أكبر مستوردي هذه الفاكهة.

وأشار المصدر عينه إلى أن إسبانيا وهولندا وألمانيا فقط تمكنت من توريد كميات أكبر من التوت الأزرق إلى بولندا مقارنة بالمغرب خلال الموسم التسويقي 2026/2025، في حين تراجع ترتيب البيرو والشيلي، اللتين كانتا تحتلان المرتبتين الرابعة والخامسة خلال الموسم السابق.

وكان التوت الأزرق من أبرز المنتجات التي جرى الترويج لها خلال البعثة التجارية التي نظمها مشروع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى العاصمة وارسو في نونبر 2024، بمشاركة أكثر من 35 مصدرا يمثلون 24 شركة مغربية ومصرية، إلى جانب 24 مستوردا ومشتريا من سلاسل المتاجر الكبرى والشركات التجارية في بولندا وليتوانيا والتشيك وأوكرانيا.

ولفت المصدر إلى أن الحجم الفعلي لصادرات التوت الأزرق المغربي إلى بولندا يفوق الأرقام المسجلة في إحصائيات التجارة المباشرة، بالنظر إلى مرور جزء مهم منها عبر شركات تجارية ومراكز توزيع في إسبانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا ودول أخرى بالاتحاد الأوروبي.

ويعكس الارتفاع المسجل في الواردات المباشرة من المغرب، وفق المصدر ذاته، تنامي أهمية السوق البولندية بالنسبة للمصدرين المغاربة، فضلا عن تطور العلاقات التجارية المباشرة بين البلدين وتعزز موقع المغرب ضمن أبرز موردي التوت الأزرق في الأسواق الأوروبية.

مكتب الفوسفاط يستقر بتصنيف «فيتش»

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «فيتش رايتينغز» سحب جميع تصنيفات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بعد قرار المجموعة التوقف عن المشاركة في عملية التصنيف، وذلك عقب تأكيد تصنيفها الائتماني طويل الأجل عند مستوى «BB+» مع آفاق مستقرة.

وأكدت الوكالة أن قرار السحب لا يعني خفض التصنيف الائتماني للمجموعة، وإنما يرتبط بعدم استمرارها في تزويد الوكالة بالمعلومات اللازمة لمواصلة عملية التقييم.

وفي تقريرها، توقعت «فيتش» ارتفاع صافي مديونية المجموعة إلى 4,3 مرات أرباحها قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك خلال 2026، قبل تراجعها تدريجيا إلى ثلاث مرات بحلول 2029، في ظل ضغوط على تكاليف الإنتاج والربحية بسبب ارتفاع أسعار الكبريت والأمونيا واضطراب سلاسل الإمداد، نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وأشارت الوكالة إلى أن ارتفاع أسعار المواد الأولية أثر على الطلب العالمي على الأسمدة الفوسفاطية، متوقعة أن يبلغ هامش الأرباح التشغيلية 28 في المائة خلال 2026، قبل تحسنه إلى 37 في المائة بحلول 2029.



ورغم هذه الضغوط، أكدت «فيتش» احتفاظ المجموعة بموقع تنافسي قوي في السوق العالمية، بفضل احتياطيات المغرب من الفوسفاط، التي تمثل أكثر من 70 في المائة من الاحتياطيات العالمية، فضلا عن قدراتها الإنتاجية وتكاليفها التنافسية.

وسجل التقرير تسارع توجه المجموعة نحو إنتاج السوبر فوسفاط الثلاثي (TSP)، الذي يحتاج إلى كميات أقل من الكبريت ولا يتطلب الأمونيا، إذ ارتفعت مساهمته في رقم معاملات المجموعة إلى 33 في المائة خلال النصف الأول من السنة، في إطار استراتيجية تنويع المنتجات وتقليل الاعتماد على المواد الأولية المستوردة.

كما توقعت الوكالة بلوغ الاستثمارات 19 مليار درهم خلال 2026، مع متوسط سنوي يقارب 20 مليار درهم في السنوات اللاحقة، مشيرة إلى احتفاظ المجموعة بسيولة بلغت 32,7 مليار درهم عند نهاية يونيو، مقابل ديون قصيرة الأجل بقيمة 24,2 مليار درهم.

وبخصوص تقييمها المالي، منحت «فيتش» الملف الائتماني المستقل للمجموعة مستوى «bbb-»، تقديرا لقوة موقعها الصناعي والتجاري، غير أن تصنيفها النهائي ظل مرتبطا بالتصنيف السيادي للمغرب عند «BB+»، بالنظر إلى امتلاك الدولة 94 في المائة من رأسمال المجموعة ودورها في تحديد توجهاتها الاستراتيجية.

وخلص التقرير إلى أن سحب التصنيفات جاء بطلب من المجموعة نتيجة توقفها عن المشاركة في عملية التقييم، وليس بسبب تراجع تصنيفها الائتماني أو تغيير النظرة المستقبلية التي سبق أن أكدت الوكالة استقرارها.

لا للاستيراد العشوائي..
حاتيمي يربط خفض أسعار اللحوم بإنقاذ القطيع الوطني



اعتبر وزير الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية، خالد حاتيمي، أن معالجة ارتفاع أسعار اللحوم في المغرب لا ينبغي أن تظل رهينة استيراد أعداد كبيرة من الأبقار الموجهة للذبح، مؤكداً أن الوزارة لن تقبل باستمرار هذا التوجه على حساب القطيع الوطني، أو فرض الأمر الواقع من طرف المستوردين.

وأوضح حاتيمي، خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارته برسم السنة المالية 2027 أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب، أن استيراد 300 ألف رأس من الأبقار ثم توجيهها مباشرة إلى الذبح والأسواق لا يشكل حلاً مستداماً لإشكالية اللحوم، مشدداً على ضرورة معالجة الاختلالات البنيوية التي يعرفها القطاع.

وأشار المسؤول الحكومي إلى أن وضعية القطيع الوطني تستدعي اعتماد مقاربة تتجاوز الاستيراد الظرفي، من خلال تنويع مصادر التزود بالأبقار الحلوب وفتح أسواق جديدة، مبرزاً أن البرازيل والأرجنتين توفران خيارات بأسعار تتراوح بين 16 ألفاً و20 ألف درهم للرأس الواحد، بدل الاقتصار على الأسواق الأوروبية.

وفي معرض حديثه عن ضعف المردودية في تربية الأبقار، لفت حاتيمي إلى أن بعض الفلاحين الصغار يتوفرون على أبقار تصل قيمتها إلى 40 ألف درهم، غير أن إنتاجها اليومي لا يتجاوز 20 لتراً، رغم إمكانية بلوغه 60 لتراً، مرجعاً هذا الفارق إلى ضعف تجهيز الحظائر وطرق التغذية، فضلاً عن محدودية التأطير التقني.

وأكد الوزير أن الرفع من إنتاجية القطيع الوطني يمر عبر تحسين ظروف التربية وتطوير أساليب التغذية ومواكبة الفلاحين، معتبراً أن تأهيل البنيات المرتبطة بالإنتاج يشكل مدخلاً أساسياً لمعالجة اختلالات سوق اللحوم والحليب.

وفي ما يتعلق بعمليات استيراد المواشي، شدد حاتيمي على ضرورة تنظيم المهنيين وإرساء قنوات واضحة للحوار والتنسيق مع الوزارة، رافضاً أن يقدم مستورد على إدخال شحنات كبيرة من المواشي ثم يضع السلطات أمام أمر واقع، مستحضراً في هذا السياق ما وقع بمدينة الدار البيضاء قبل أسبوع.

وأوضح أن الوزارة لا تعارض الاستيراد من حيث المبدأ، لكنها تتمسك بإخضاعه لضوابط تضمن التوازن بين حاجيات السوق وحماية الإنتاج الوطني، مشيراً إلى أن التوجه الاستراتيجي يقوم على عدم تجاوز حصة الاستيراد نسبة 20 في المائة، بما ينسجم مع أهداف تعزيز السيادة الغذائية والحفاظ على القطيع الوطني.

ومن جهة أخرى، ربط المسؤول الحكومي إصلاح المسار الفلاحي بتطوير الرأسمال البشري وتعزيز البحث العلمي والتكوين المتخصص، داعياً إلى رفع عدد المهندسين والخريجين في التخصصات المرتبطة بالقطاع، ومعتبراً أن اقتصار عدد المهندسين المتخرجين سنويا على نحو 500 مهندس لا يستجيب لحجم التحولات والتحديات التي تواجه الفلاحة المغربية.

الرمل يخضع لضريبة القيمة المضافة



رفضت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، إعفاء البيوع المتعلقة بالرمال من الضريبة على القيمة المضافة، خلافا لما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2027.

وكانت الحكومة قد اقترحت، ضمن المشروع، إعفاء هذه البيوع من الضريبة على القيمة المضافة، قبل أن تتقدم فرق الأغلبية بتعديل يرمي إلى حذف هذا الإعفاء، والإبقاء على الرمال ضمن قائمة السلع الخاضعة للضريبة.

وعرفت المناقشات تباينا في مواقف الفرق البرلمانية، حيث ساند فريق العدالة والتنمية التوجه الحكومي قبل سحب تعديله، فيما عارض كل من فريق الحركة الشعبية والمجموعة النيابية لتحالف اليسار الإعفاء المقترح.

وانتهت أشغال اللجنة إلى التوافق بشأن الإبقاء على البيوع الواقعة على الرمل ضمن قائمة العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة، دون الاستفادة من الإعفاء الذي اقترحته الحكومة.

وفي سياق النقاش، انتقدت نبيلة منيب، عن المجموعة النيابية لتحالف اليسار، ما وصفته بـ«الجريمة البيئية والإيكولوجية» المرتبطة باستغلال الرمال بالمغرب، محذرة من الأضرار الناجمة عن منح رخص استخراج الرمال ونقلها.

من جهته، أقر وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، فوزي لقجع، بوجود اختلالات في قطاع استغلال الرمال، مشيرا إلى ضعف هيكلته واتساع الأنشطة غير المهيكلة، فضلا عن عدم التصريح بعدد من العاملين به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم اشتغالهم بانتظام وتلقيهم أجورهم.

وأكد لقجع أن معالجة وضعية القطاع تطرح تحديات متعددة، بالنظر إلى تعقيداته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مشددا على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تأخذ هذه الاختلالات بعين الاعتبار، عوض التعامل مع الرمال باعتبارها مجرد مورد إضافي لتحصيل مداخيل مالية.

ارتفاع إنتاج النفط يتجاوز الطلب العالمي



تتعرض أسعار النفط لضغوط متزايدة نتيجة ارتفاع الإمدادات العالمية وتراجع الاستهلاك، رغم استمرار الهجمات على ناقلات الخام قرب مضيق هرمز، في تحول دفع الأسواق إلى التركيز على مخاطر فائض المعروض بعد أشهر من المخاوف المرتبطة بنقص الإمدادات.

وأفادت وكالة "بلومبرغ"، السبت، بأن تدفقات النفط من منطقة الخليج اقتربت مجددا من مستوياتها السابقة للحرب على إيران، مدعومة بزيادة الإنتاج وتكييف مسارات الشحن، رغم استمرار المخاطر الأمنية التي تواجه الناقلات.

وأعلنت السعودية إنتاج 10,5 ملايين برميل يوميا خلال أكتوبر الماضي، وهو مستوى لم تبلغه سوى مرة واحدة منذ سنة 2022، فيما سجل العراق والكويت زيادات مهمة في الإنتاج، مع اتساع قدرة الإمارات على ضخ الخام.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية، في تقرير صدر الجمعة، إلى أن المعروض النفطي العالمي تجاوز الطلب للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، معتبرة أن السوق بدأت تظهر مؤشرات أولية على استعادة التوازن.

وساهم ارتفاع الإنتاج خارج منطقة الخليج في تعزيز وفرة الخام، بعدما تجاوز الإنتاج الأسبوعي الأمريكي 14 مليون برميل يوميا للمرة الأولى، بالتزامن مع تسجيل مستويات قياسية للإنتاج في البرازيل وغيانا.

في المقابل، تراجع الطلب في عدد من الأسواق الكبرى، إذ انخفضت واردات الصين من النفط بنحو 15 في المائة على أساس سنوي خلال أكتوبر، لتستقر عند 9,9 ملايين برميل يوميا، فيما سجلت دول أوروبية تراجعا ملحوظا في استهلاك الديزل.

وانعكست هذه التطورات على الأسعار، إذ انخفض خام برنت إلى أقل من 90 دولارا للبرميل خلال بعض تعاملات الأسبوع، بينما عمد منتجون في الخليج إلى خفض أسعار بعض أصناف الخام لاستقطاب المشترين.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026
أصوات NEWS

المغرب يعيد رسم خريطته الجامعية بإحداث 92 مؤسسة



كشف عز الدين ميداوي أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، خلال مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2027، عن إحداث 92 مؤسسة جامعية خلال سنتي 2025 و2026، في واحدة من أكبر عمليات إعادة تنظيم الجامعة المغربية.

وتوزعت هذه المؤسسات، وفق معطيات الوزير الوصي عن القطاع، بين 66 مؤسسة جامعية جديدة أحدثت بمراسيم، و49 مؤسسة ناتجة عن تقسيم وإعادة تشكيل مؤسسات الولوج المفتوح، إلى جانب 17 مؤسسة من الجيل الجديد أحدثت بمراسيم منشورة خلال سنتي 2025 و2026.

وشهدت أربع مناطق ترابية إحداث مؤسسات جامعية لأول مرة، ويتعلق الأمر بتاوريرت وتاونات وتيزنيت والقصر الكبير، في خطوة تندرج ضمن توجه الوزارة نحو تعزيز الإنصاف المجالي وتقريب العرض الجامعي من الطلبة، وتحقيق قيمة مضافة للجهات والأقاليم.

وتستند الخريطة الجامعية الجديدة إلى مجموعة من المبادئ، من بينها مواكبة الأوراش الوطنية الكبرى، وتطوير تكوينات أكثر جاذبية وملاءمة للمهن الجديدة، وتحسين المردودية الداخلية والخارجية للمؤسسات الجامعية، إلى جانب إحداث مؤسسات متخصصة تستجيب للخصوصيات المحلية والحاجيات المرتبطة بسوق الشغل.

كما تشمل هذه المقاربة إعادة النظر في حكامة المؤسسات الجامعية، وتطوير بنيات البحث العلمي والابتكار، وتنويع العرض الجامعي والتخصصات، بدل الاقتصار على الصيغ التقليدية للمؤسسات، مع مراعاة الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لكل مجال ترابي.

وفي إطار إعادة تنظيم العرض الجامعي، تتجه الوزارة إلى إحداث جيل جديد من المؤسسات الجامعية وإعادة تنظيم الكليات ذات الولوج المفتوح، إلى جانب تحسين حكامة المؤسسات القائمة، من خلال مراجعة تركيبة المجالس وتعزيز أدوار نواب العمداء ورؤساء الشعب.

ويشمل هذا التوجه أيضا مأسسة بنيات البحث العلمي، عبر إحداث مراكز ومختبرات، وإرساء آليات للتقييم والاعتماد الوطني، ووضع لوائح تنظيمية تؤطر عمل هذه البنيات.

كما يتضمن إحداث معاهد متخصصة ضمن إطار تشريعي ملائم، مع تخصيص الموارد البشرية اللازمة لها، وإعادة هيكلة مؤسسات البحث والابتكار بما يسمح بتطوير وظائفها ومواكبة التخصصات العلمية الجديدة.

وعلى المستوى الجهوي، تراهن الوزارة على إحداث أقطاب جامعية للتكوين والبحث العلمي والابتكار، باعتبارها فضاءات للتآزر والتكامل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وتتضمن هذه المقاربة إرساء أقطاب مُمأسسة وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المنتمية إليها، إلى جانب إحداث شركات مساهمة مرتبطة بهذه الأقطاب، تتولى تدبير بعض البنيات ذات التدبير الخاص، من بينها مدن الابتكار، بهدف توفير السرعة والمرونة في التدبير، خصوصا في ما يتعلق بتثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

وفي ما يتعلق بأولويات سنة 2027، برمجت الوزارة إطلاق الجامعات والمؤسسات الجديدة واستكمال تنزيل الخريطة الجامعية، إلى جانب مواصلة إحداث مؤسسات متخصصة بعدد من الجهات.

وتشمل المشاريع المرتقبة إحداث كليات للطب والصيدلة وطب الأسنان بالقنيطرة، وكلية للطب والصيدلة بسطات، وتوسعة كلية الطب والصيدلة بوجدة، فضلا عن إحداث كلية لطب الأسنان بأكادير.

كما تتضمن المشاريع كلية لعلوم المجتمع ببركان، وكلية للاقتصاد والتدبير بتزنيت، وكلية للعلوم والتقنيات بكلميم، وأخرى للاقتصاد والتدبير بالمدينة نفسها، فضلا عن إحداث مؤسسات متخصصة في التكنولوجيا المتقدمة بكل من العيون والداخلة.

وزارة الصحة تحذر من تفاقم السكري وسط المغاربة



كشفت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أن نحو 2,7 ملايين مغربي بالغ يعانون من داء السكري، فيما يجهل حوالي نصف المصابين إصابتهم بالمرض، محذرة من التداعيات الصحية الخطيرة للتأخر في التشخيص والعلاج، خصوصا ما يتعلق بأمراض القلب والكلى وفقدان البصر وبتر الأطراف.

وأوضحت الوزارة، في بلاغ أصدرته بمناسبة تخليد اليوم العالمي لداء السكري، الذي يصادف 14 نونبر من كل سنة، أن نتائج المسح الوطني لعوامل الاختطار المشتركة للأمراض غير السارية لسنتي 2017 و2018 أظهرت أن نسبة الإصابة بالسكري لدى البالغين، الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق، تصل إلى 10,6 في المائة.

وأضاف المصدر ذاته أن 10,4 في المائة من البالغين المغاربة يوجدون في مرحلة ما قبل السكري، فيما يتجاوز عدد الأطفال المصابين بالمرض 43 ألف طفل، ما يعكس حجم التحديات الصحية المرتبطة بهذا الداء المزمن.

وأبرزت الوزارة أن السكري يشكل أيضا عبئا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، إذ تتجاوز النفقات السنوية المرتبطة به 1,5 مليار درهم، وفق معطيات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لسنة 2021، مع تسجيل معدل نمو سنوي متوسط لهذه النفقات يفوق 10 في المائة.

وعلى المستوى العالمي، أفادت الوزارة بأن أكثر من 589 مليون بالغ يعيشون مع داء السكري، ومن المتوقع ارتفاع العدد إلى 853 مليونا بحلول سنة 2050، مشيرة إلى أن 43 في المائة من المصابين عبر العالم يجهلون إصابتهم بالمرض.

وفي هذا السياق، اختار المغرب تخليد اليوم العالمي للسكري هذه السنة تحت شعار "التدخل المبكر ضد السكري يحمي صحتكم"، بهدف إبراز أهمية التشخيص المبكر والتدخل السريع لتجنب المضاعفات الصحية الخطيرة.

وشددت الوزارة على أن الكشف المبكر يساهم في الوقاية من الحالات الطبية المستعجلة، خاصة الحماض الكيتوني السكري لدى الأطفال والمراهقين، إلى جانب الحد من المضاعفات القلبية والكلوية والبصرية والعصبية المرتبطة بالمرض.

وأكدت أن مواجهة هذه التحديات تندرج ضمن أولويات مخططاتها القطاعية، من خلال تنزيل برنامج وطني يعتمد على مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والهياكل الصحية الترابية، ويرتكز على التحسيس والوقاية والكشف المبكر والتربية العلاجية ومواكبة المرضى.

كما يشمل البرنامج تقوية كفاءات مهنيي الصحة، وتعبئة وسائل الإعلام ومختلف الفاعلين لنشر رسائل الوقاية وتشجيع أنماط العيش السليمة.

ودعت وزارة الصحة المواطنين إلى الانتباه إلى العلامات التحذيرية للإصابة بالسكري، وفي مقدمتها العطش الشديد والمستمر، وكثرة التبول، وفقدان الوزن غير المبرر، والإرهاق الشديد واضطرابات الرؤية، مع ضرورة التوجه إلى المؤسسات الصحية أو استشارة الطبيب فور ظهور هذه الأعراض.

وجددت الوزارة التزامها بمواصلة تحسين التكفل بالمصابين بداء السكري، وضمان الولوج المنصف إلى خدمات صحية ذات جودة وتكلفة ميسورة، في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى الوقاية من الأمراض المزمنة والحد من مضاعفاتها

الصحة أم الأرباح.. من يحسم معركة الأغذية فائقة المعالجة؟

يكشف ملف الأغذية فائقة المعالجة عن صراع نفوذ عالمي، تتواجه فيه الحكومات مع شركات غذائية عملاقة تستخدم المحاكم والضغط السياسي لمقاومة تشريعات تستهدف الحد من السمنة وحماية الصحة العامة.

يشكل الطعام الجاهز والأغذية فائقة المعالجة، التي تحتوي غالبًا على كميات كبيرة من السكر والسعرات الحرارية مع انخفاض الألياف والفيتامينات، مخاطر صحية كبيرة. ولهذا السبب اعتمدت العديد من الدول إجراءات أكثر صرامة، مثل فرض ضرائب على السكر أو وضع تحذيرات صحية على عبوات المنتجات.

واتهم المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، شركات الأغذية العالمية بالتسبب في تكاليف بمليارات الدولارات، سواء على أنظمة الرعاية الصحية أو من خلال النزاعات القانونية المرتبطة بهذه السياسات، بحسب ما موقع "شبيغل أونلاين".

مخاطر السمنة

ويعاني نحو مليار شخص حول العالم من السمنة المفرطة. وتسهم الأنظمة الغذائية غير الصحية في زيادة خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، وداء السكري من النوع الثاني، والسرطان.

وفي الوقت نفسه، يزداد استهلاك الأغذية فائقة المعالجة مثل المشروبات الغازية والحلويات والوجبات الجاهزة. وتشير التقديرات إلى أن هذه المنتجات تمثل نحو نصف النظام الغذائي في بعض الدول، منها ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة الغارديان، تم رفع 235 دعوى قضائية بين عامي 2010 و2025 في الولايات المتحدة وبريطانيا والمكسيك والبرازيل وكولومبيا ضد إجراءات صحية عامة مثل زيادة الضرائب، ووضع التحذيرات الصحية، أو حظر الإعلانات.

ومن بين الشركات المذكورة في التقرير: كوكاكولا، بيبسيكو، موندليز، كيلوغز، دانون، فيريرو، زينيوكس، ومجموعة هارتلاند فود برودكتس.

أغلب الدعاوى لم تنجح

بحسب التقرير، خسرت الشركات نحو ثلاثة أرباع القضايا التي صدر فيها حكم قضائي. ومع ذلك، تمكنت بعض الدعاوى، رغم فشلها في النهاية، من تأخير تنفيذ الإجراءات الصحية لسنوات. وقال تيدروس: "عندما يرتبط الضرر والربح بالمنتج نفسه، يظهر نمط معروف من تأثير الصناعة: زرع الشكوك وعرقلة التنظيم."

وأضاف أن هذه القضايا قد يكون لها تأثير رادع يدفع الحكومات إلى التردد في اعتماد تدابير حماية صحية جديدة.

دعوات لتشديد الرقابة

وكانت منظمة الصحة العالمية تدعو منذ سنوات إلى فرض ضوابط أكثر صرامة على الأغذية فائقة المعالجة. وفي ألمانيا، يجري حاليًا نقاش حول حظر إعلانات الوجبات السريعة الموجهة للأطفال. كما اتفقت الحكومة الألمانية على فرض ضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر، ومن المتوقع أن تدر هذه الضريبة نحو 650 مليون يورو لخزينة الدولة خلال العام المقبل.



بريطانيا منعت الإعلانات

بريطانيا بدأت في شهر يناير/ كانون الثاني 2026 بتطبيق حظر على إعلانات الأطعمة غير الصحية في التلفزيون والإنترنت بهدف مكافحة سمنة الأطفال.

ويمنع القرار عرض إعلانات منتجات مثل رقائق الإفطار المحلاة، ومشروبات الطاقة، والحلويات، والبيتزا قبل الساعة التاسعة مساءً على التلفزيون، كما يحظر الإعلانات المدفوعة لها عبر الإنترنت تمامًا.

وأكدت الحكومة البريطانية أن الإعلانات تؤثر في عادات الأطفال الغذائية وتزيد من خطر السمنة، وتتوقع أن يساهم الحظر في منع نحو 20 ألف حالة سمنة سنويًا بين الأطفال، بحسب ما نقل موقع "بي أر 24".ويستند تصنيف المنتجات المشمولة بالحظر إلى معايير تشمل محتوى السكر والدهون والملح والبروتين. ويأتي القرار في ظل ارتفاع معدلات السمنة بين الأطفال، حيث يعاني 22% من الأطفال في بريطانيا بعمر خمس سنوات من زيادة الوزن أو السمنة، وترتفع النسبة إلى نحو ثلث الأطفال بحلول سن الحادية عشرة.

العطش مجرد بداية.. هذا ما يفعله الجفاف بأعضاء الجسم

الماء ليس مجرد مشروب نلجأ إليه عند الشعور بالعطش، بل هو عنصر أساسي للحياة ووسط تجري فيه عمليات حيوية لا حصر لها داخل الجسم. فمن خلاله تنتقل المغذيات والأكسجين، وتتخلص الخلايا من الفضلات، وتستمر التفاعلات الكيميائية التي تحافظ على عمل الأعضاء وتوازن الجسم.

ويحدث الجفاف عندما يفقد الجسم من الماء أكثر مما يحصل عليه، وقد يترافق ذلك مع فقد أو اضطراب في الصوديوم وغيره من الشوارد، خصوصا مع التعرق الشديد أو القيء والإسهال.

لكن ينبغي التمييز بين العطش والجفاف، فالعطش إشارة فسيولوجية تدفع الإنسان إلى الشرب، أما الجفاف فهو حالة يكون فيها نقص السوائل قد بدأ بالفعل. كما أن العطش لا يكون دائما مؤشرا مبكرا وموثوقا، خصوصا لدى كبار السن.

الماء.. البيئة التي تنبض فيها الحياة

الدم واللمف والسائل المحيط بالخلايا والسوائل الموجودة داخلها، كلها بيئات مائية تؤدي أدوارا أساسية في نقل المغذيات والأكسجين والفضلات وإتمام التفاعلات الكيميائية الحيوية.

فالدماغ يحتاج إلى الماء لإتمام عملياته الأيضية، والقلب يعتمد على حجم مناسب من الدم لمواصلة الضخ، والرئتان تحتاجان إلى أسطح رطبة لتبادل الغازات، والكليتان تستخدمان الماء لتنظيم الشوارد والتخلص من الفضلات، فيما يحتاج إليه الجهاز الهضمي للهضم والامتصاص.

كما تعتمد العضلات والأعصاب على توازن الماء والشوارد لتوليد الإشارات الكهربائية والانقباض والحركة.

ومن ذرتي هيدروجين وذرة أكسجين يتشكل هذا الجزيء البسيط في تركيبه، لكنه بالغ الأهمية إلى درجة أنه يمثل شرطا أساسيا للحياة كما نعرفها.

كيف يعرف الجسم أنه يحتاج الماء؟

تبدأ منظومة العطش قبل أن نمد أيدينا إلى كوب الماء. فعندما ترتفع أسمولية الدم، أي تركيز المواد الذائبة فيه، تلتقط مستقبلات متخصصة هذا التغير. كما تستشعر مستقبلات أخرى انخفاض حجم الدم أو الضغط في الدورة الدموية.

وتصل هذه الإشارات إلى مناطق في الدماغ، من بينها الوطاء الذي يؤدي دورا محوريا في تنظيم توازن الماء، فتتولد الرغبة في الشرب.

وفي الوقت نفسه يزداد إفراز الهرمون المضاد لإدرار البول "فازوبريسين"، الذي يدفع الكليتين إلى زيادة إعادة امتصاص الماء، فينخفض فقده مع البول ويصبح البول أكثر تركيزا.

وهكذا يعمل الجسم على مسارين متزامنين: يدفعنا إلى البحث عن الماء، ويحاول الاحتفاظ بما لديه إلى أن تصل إليه السوائل التي يحتاجها.

من رشفة ماء إلى خلية حية

بعد شرب الماء يبدأ امتصاصه عبر الجهاز الهضمي، ثم يتوزع بين الدم والسائل المحيط بالخلايا وداخل الخلايا، وفقا لتوازن دقيق تحكمه حركة الماء والمواد الذائبة.

ولا تتشابه تراكيز الشوارد على جانبي غشاء الخلية، فالصوديوم أعلى تركيزا خارج الخلية، بينما يتركز البوتاسيوم بدرجة أكبر داخلها. وهذه الفروق ضرورية للحفاظ على حجم الخلية ووظائفها الكهربائية وقدرتها على التواصل.

ومن أبرز الآليات التي تحافظ على هذا الاختلاف "مضخة الصوديوم والبوتاسيوم"، التي تنقل في كل دورة 3 أيونات صوديوم إلى خارج الخلية مقابل أيونين من البوتاسيوم إلى داخلها، مستهلكة جزيئا من الطاقة الخلوية.



هذه الهندسة الدقيقة ضرورية للحفاظ على التوازن الأسموزي والجهد الكهربائي للخلايا. وعندما يترافق الجفاف الشديد مع اضطرابات كبيرة في الشوارد، قد تظهر أعراض مثل الضعف والتشنجات واضطراب الوعي، وقد تتأثر ضربات القلب ووظائف الأعضاء الحيوية.

أعراض الجفاف

العلامات المبكرة: العطش، وجفاف الفم، والصداع، والتعب، وضعف التركيز، وقلة البول أو تحوله إلى لون أغمق من المعتاد.

الأعراض المتقدمة: مع زيادة فقد السوائل قد تظهر الدوخة والضعف وتسارع ضربات القلب وانخفاض كمية البول، في محاولة من الجسم للحفاظ على حجم الدورة الدموية وتروية الأعضاء الحيوية.

الجفاف الشديد: الارتباك والإغماء والضعف الشديد وانخفاض البول بصورة كبيرة أو انعدامه، إلى جانب تسارع النبض والتنفس وبرودة الأطراف، وهي علامات تستدعي تقييما طبيا عاجلا.

ما الذي يزيد خطر الجفاف؟

العوامل البيئية: ترفع الحرارة فقد الماء عبر التعرق، كما تزداد خسارة الماء في بعض البيئات الجافة والمرتفعات، لذلك ينبغي الانتباه إلى الترطيب خلال موجات الحر والسفر والعمل في الظروف المناخية القاسية.

المجهود البدني: يفقد الجسم في أثناء النشاط الماء والصوديوم مع العرق، وتزداد الخسارة مع طول مدة المجهود وارتفاع الحرارة. وقد يحتاج من يتعرق لساعات إلى تعويض الماء والشوارد معا.

الأسباب الطبية: يعد القيء والإسهال والحمى من أبرز أسباب فقد السوائل، كما قد تزيد بعض الأدوية، وخصوصا مدرات البول، من خسارة الماء.

نمط الحياة: تسهم القهوة والشاي وغيرهما من المشروبات المحتوية على الكافيين في إجمالي السوائل اليومية عند تناولها باعتدال، ولا تسبب عادة الجفاف لدى المعتادين عليها. لكن الإفراط في المشروبات شديدة السكر أو الكافيين ليس وسيلة مثالية للترطيب، ولا ينبغي أن يحل محل الماء بصورة دائمة.

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

آيزنكوت يتهم نتنياهو بـ«الخداع السياسي»



اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف غادي آيزنكوت، السبت، بنيامين نتنياهو بمحاولة عرقلة تشكيل الحكومة الجديدة، واصفا دعوته إلى إقامة حكومة وحدة وطنية بأنها "خدعة" سياسية، وذلك عشية محادثات مرتقبة بين حزبيهما لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق.

وجاء موقف آيزنكوت ردا على بيان مصور لنتنياهو، دعا فيه إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الأحزاب التي تعترف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي، معتبرا أن التحديات الأمنية، وفي مقدمتها إيران، تفرض تجاوز الخلافات السياسية والتوصل إلى تفاهمات تضمن أمن إسرائيل.

وقال آيزنكوت إن نتنياهو يخوض "معركة هدفها عرقلة تشكيل حكومة جديدة"، متهما إياه باستخدام الدعوة إلى الحوار لإخفاء محاولاته تأجيج الانقسامات، وأضاف مخاطبا منافسه: "محاولة جيدة، لكن هذه الخدع لا تنطلي عليّ، وهي لا تنطلي على مواطني إسرائيل أيضا".

وتأتي هذه المواجهة السياسية بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 27 أكتوبر الماضي، وأسفرت عن مشهد برلماني دون أغلبية واضحة، رغم حصول آيزنكوت على تأييد 67 نائبا لتكليفه بتشكيل الحكومة، في مهمة تنتهي مهلتها الأساسية يوم 6 دجنبر المقبل، مع إمكانية تمديدها 14 يوما.

ويسعى آيزنكوت إلى تشكيل حكومة أقلية يطلق عليها "حكومة طوارئ وطنية"، تقوم على تصويت 48 نائبا لصالحها مقابل معارضة 46 نائبا مواليا لنتنياهو، مع احتمال امتناع 26 نائبا من الأحزاب العربية والحريدية عن التصويت، وهو السيناريو الذي يرفضه نتنياهو ويصفه بأنه سيؤدي إلى قيام حكومة هشة.

وتتمحور الخلافات بين الطرفين حول مشاركة الأحزاب العربية الإسرائيلية، التي تشغل 19 مقعدا في الكنيست، إذ يرفض نتنياهو إشراكها في الحكومة، بينما يبدي آيزنكوت استعدادا للتعاون مع شخصيات من حزب الليكود وحزب الصهيونية الدينية، شريطة توليه رئاسة الحكومة والابتعاد عن القوى التي يصفها بالمتطرفة، وفي مقدمتها أنصار إيتمار بن غفير.

ويمتد الخلاف إلى رئاسة الكنيست، حيث تسعى المعارضة إلى انتخاب ماتان كاهانا خلفا لأمير أوحانا، المقرب من نتنياهو، خلال التصويت المقرر الثلاثاء المقبل، وطالب آيزنكوت حزب الليكود وحلفاءه بدعم ترشيح كاهانا إذا كانت دعوتهم إلى الشراكة السياسية صادقة.

ورغم المحادثات المرتقبة بين الحزبين، تبقى فرص التوصل إلى اتفاق محدودة في ظل تمسك آيزنكوت برفض المشاركة في حكومة يرأسها نتنياهو، وإصراره على أن تقود المفاوضات إلى تشكيل حكومة جديدة تحت رئاسته.

أمريكا تراجع الانتشار العسكري في أوروبا

تتجه الإدارة الأمريكية إلى تقليص عدد قواتها المنتشرة في أوروبا بدرجة أقل مما كانت تخشاه الدول الحليفة، إذ ترجح تقديرات جديدة سحب نحو خمسة آلاف جندي، بدلا من 25 ألفا كانت احتمالات خفضهم مطروحة سابقا، وفق ما أوردته وكالة "بلومبرغ"، السبت.

ونقلت الوكالة عن مصادر مطلعة أن مراجعة خطط الانتشار العسكري الأمريكي جاءت في ضوء زيادة الإنفاق الدفاعي لدول حلف شمال الأطلسي، إلى جانب إدراك وزارة الدفاع الأمريكية أهمية القواعد والقوات الموجودة في أوروبا لدعم العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، مع استمرار الحرب على إيران.

وتضم أوروبا نحو 80 ألف جندي أمريكي، يتمركز العدد الأكبر منهم في ألمانيا، التي يُتوقع أن تستحوذ على معظم التخفيضات المرتقبة، مقابل توجه لتعزيز الوجود العسكري على الجناح الشرقي للحلف، بمساهمة مالية محتملة من دول تقع على الحدود مع روسيا.

وكان المبعوث الأمريكي لدى حلف شمال الأطلسي، مات ويتاكر، قد استبعد في تصريحات سابقة إجراء تخفيضات كبيرة، مشيرا إلى أهمية الأصول العسكرية التي تحتفظ بها واشنطن في القارة الأوروبية.

ومن المنتظر أن يقدم نائب وزير الدفاع لشؤون السياسات، إلبريدج كولبي، تقريرا بشأن الخيارات المطروحة إلى وزير الدفاع بيت هيغسيث، الذي يُتوقع أن يرفع توصياته النهائية إلى الرئيس دونالد ترامب في الأول من دجنبر المقبل.

وتخضع أي تخفيضات كبيرة لقيود تشريعية أقرها الكونغرس، تشمل الحفاظ على مستوى محدد من القوات الأمريكية في أوروبا، والتشاور مع الحلفاء وتقييم المخاطر المرتبطة بتغيير الانتشار العسكري.

حزمة ضريبية تثير الخلاف في هولندا



دعا رئيس الوزراء الهولندي روب يتن، إلى عقد اجتماع طارئ مع زعيمين من شركائه في الائتلاف الحاكم، في محاولة لاحتواء الخلافات العلنية داخل حكومة الأقلية المؤلفة من ثلاثة أحزاب، وذلك بعد أقل من تسعة أشهر على بدء ولايتها الممتدة لأربع سنوات.

وقال يتن إنه يسعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع، بعدما أبلغ أعضاء البرلمان، أمس الخميس، بأن الائتلاف "يجب أن يطلق بداية جديدة وجادة للغاية، حتى يتمكن من العمل معا بصورة أفضل بكثير".

وتأتي هذه الأزمة في سياق مشهد سياسي هولندي منقسم، شهد إجراء أربعة انتخابات عامة خلال عقد واحد، وأدى إلى تراجع ثقة المواطنين في أعضاء البرلمان.

وكان يتن، أصغر رئيس وزراء في تاريخ هولندا، قد تولى منصبه متعهدا بإرساء مرحلة جديدة من التوافق بين الأحزاب الممثلة في البرلمان، لكنه واجه حتى الآن صعوبة في احتواء الصراعات السياسية بين هذه الأحزاب، سواء داخل البرلمان أو في صفوف الائتلاف الحاكم نفسه.

وتعرض التماسك الهش لحكومة يتن لضربة خلال الأسبوع الجاري، بعدما وافق نواب من حزب "الديمقراطيين 66" المنتمي إلى تيار الوسط، الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء، والحزب المسيحي الديمقراطي المنتمي إلى يمين الوسط، على تعديلات اقترحها حزبان معارضان من يسار الوسط، هما حزب هولندا التقدمية وحزب "فولت"، لتمرير حزمة ضريبية عبر البرلمان، في تصويت متقارب جرى مساء أمس الخميس، عقب مناقشات استمرت طوال اليوم.

وأثارت بنود الاتفاق، التي وصفها زعيم حزب هولندا التقدمية جيسي كلافير مرارا بأنها "ضريبة المليونيرات"، غضب الشريك الثالث في الائتلاف، حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية، المنتمي إلى اليمين والمؤيد لقطاع الأعمال.

أمن الداخلة يوقف شخصين ويحجز 9.5 كيلوغرامات من مخدر الشيرا



أوقفت فرقة مكافحة العصابات التابعة للشرطة القضائية بمدينة الداخلة، بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، شخصين تتراوح أعمارهما بين 33 و39 سنة، للاشتباه في ارتباطهما بقضية تتعلق بحيازة وترويج المخدرات.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد جرى توقيف المشتبه فيه الأول بحي المسيرة بمدينة الداخلة، أثناء وجوده على متن سيارة خفيفة، قبل أن تسفر عملية التفتيش عن حجز كمية من مخدر الشيرا كانت موجهة للترويج.

ومكنت عمليات التفتيش داخل السيارة من حجز 60 صفيحة إضافية من المخدر نفسه، بلغ وزنها الإجمالي خمسة كيلوغرامات، فضلا عن مبالغ مالية مهمة بالدرهم وثلاث عملات أجنبية، يشتبه في كونها من عائدات هذا النشاط الإجرامي.

وفي امتداد للعملية ذاتها، تمكنت المصالح الأمنية من توقيف المشتبه فيه الثاني، البالغ من العمر 39 سنة، بالحي نفسه، حيث ضبطت بحوزته حوالي أربعة كيلوغرامات ونصف من مخدر الشيرا، إلى جانب مبلغ مالي يشتبه في ارتباطه بنشاط الترويج.

وبأمر من النيابة العامة المختصة، جرى إخضاع المشتبه فيهما لتدبير الحراسة النظرية، رهن إشارة البحث القضائي، بهدف الكشف عن جميع الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي وتحديد باقي المتورطين المفترضين.

توقيف 5 أشخاص بالفقيه بن صالح للاشتباه في الاعتداء على دركي



نجحت عناصر الدرك الملكي بالفقيه بن صالح بتنسيق مع المركز الترابي لسيدي عيسى، في توقيف خمسة أشخاص للاشتباه في تورطهم في اعتداء باستعمال السلاح الأبيض على عنصر من الدرك الملكي، ما تسبب في إصابته بجروح خطيرة استدعت إخضاعه لعملية جراحية عاجلة.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد جرت عملية التوقيف عقب تحريات أمنية مكثفة أسفرت عن تحديد هوية المشتبه فيهم، المنحدرين من أحد دواوير جماعة سيدي عيسى، وإيقافهم في وقت وجيز.

وأوضحت المصادر عينها، أن الضحية الذي يشتغل بأحد المراكز الترابية التابعة لإقليم بني ملال، تعرض لاعتداء جسدي خطير استدعى نقله على وجه السرعة إلى المستشفى لتلقي العلاجات الضرورية، حيث خضع لتدخل جراحي عاجل.

وعلى إثر ذلك، باشرت الضابطة القضائية بحثا تحت إشراف النيابة العامة المختصة، للكشف عن ظروف الاعتداء وملابساته وتحديد خلفياته، مع مواصلة الإجراءات القانونية في حق الأشخاص الخمسة الموقوفين.

توقيف بارون مخدرات بتامنصورت موضوع أزيد من 20 مذكرة بحث وطنية



أوقفت عناصر المركز القضائي للدرك الملكي بتامنصورت، أحد أبرز مروجي المخدرات بالمنطقة، والذي يشكل موضوع أكثر من 20 مذكرة بحث على الصعيد الوطني.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد جاءت هذه العملية عقب توصل المصالح الأمنية بمعلومات دقيقة تفيد بوجود المشتبه فيه داخل ملهى ليلي بشارع عبد الكريم الخطابي بمدينة مراكش، حيث نفذت العناصر الأمنية مداهمة مباغتة أسفرت عن توقيف المعني بالأمر، قبل اقتياده إلى مقر المصلحة من أجل تعميق البحث معه.

وجرى إخضاع الموقوف لتدبير الحراسة النظرية، بتعليمات من النيابة العامة المختصة، في انتظار استكمال البحث القضائي وتقديمه أمام العدالة للنظر في الأفعال الإجرامية المنسوبة إليه.

وتندرج هذه العملية في إطار المجهودات المتواصلة التي تبذلها مصالح الدرك الملكي بتامنصورت لمحاربة الاتجار في المخدرات، وتفكيك الشبكات الإجرامية الناشطة في هذا المجال.

درك الجديدة يحبط عملية لترويج المخدرات ويحجز سيارة مشبوهة



أحبطت عناصر الدرك الملكي بمركز خميس متوح، بإقليم الجديدة، عملية لترويج المخدرات، بعدما داهمت منزلا يشتبه في استعماله لهذا الغرض بدوار ''الحراردة''، ما أسفر عن حجز كميات مهمة من المخدرات ومركبة رباعية الدفع.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد استهدفت المداهمة منزل شخص ملقب بـ''ي. ب''، غير أن الأخير تمكن من الفرار مستغلا الظلام والضباب الكثيف. وخلال عمليات التمشيط، عثرت عناصر الدرك الملكي على سيارة من نوع ''فولكسفاغن طوارق''، كانت مخبأة وسط حقل لأشجار الزيتون.

وأسفرت عملية تفتيش السيارة عن حجز 13 كيلوغراما من سنابل الكيف، وأربعة كيلوغرامات من أوراق التبغ، و110 غرامات من مخدر الشيرا، فضلا عن لوحات ترقيم معدنية مزورة، يشتبه في استعمالها للتمويه وتضليل المصالح الأمنية.

وبأمر من النيابة العامة المختصة، جرى حجز المضبوطات وإحالتها على إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، فيما تتواصل الأبحاث والتحريات لتحديد مكان المشتبه فيه الفار وتوقيفه وتقديمه أمام العدالة، فضلا عن الكشف عن باقي الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026
أصوات NEWS

لايبزيغ يوضح تفاصيل إصابة العيناوي ويكشف سبب مغادرته معسكر «الأسود»



طمأن سيباستيان شوبان، المدير الرياضي لنادي لايبزيغ الألماني، الجماهير المغربية بشأن الوضع الصحي للدولي نائل العيناوي، مؤكدا أن الإصابة التي تعرض لها على مستوى الكاحل لا تكتسي طابعا خطيرا، وأن مغادرته معسكر المنتخب الوطني جاءت كخطوة احترازية لتفادي تفاقم حالته.

وأوضح شوبان، في تصريحات لوسائل إعلام ألمانية، أن العيناوي يعاني بالأساس من آثار الإجهاد الناتج عن توالي المباريات والاحتكاكات البدنية التي تعرض لها خلال الفترة الماضية.

وقال المسؤول الرياضي للنادي الألماني: "العيناوي لا يعاني من إصابة خطيرة، الأمر يتعلق بتراكم المباريات التي خاضها، إذ تعرض خلالها للكثير من الركلات والاحتكاكات، وهو يشعر حاليا بآثار الإجهاد الذي عرفته الأسابيع والأشهر الأخيرة".

وكان العيناوي قد غادر التجمع الإعدادي للمنتخب الوطني المغربي، الأربعاء، بسبب متاعب على مستوى الكاحل، قبل أن يوضح نادي لايبزيغ أن الأمر يتعلق بإصابة طفيفة أسفل الساق، مشيرا إلى أن قرار تسريحه اتُخذ بتنسيق مع الطاقم الطبي وإدارة النادي، تفاديا لأي مضاعفات محتملة.

ويأتي هذا المستجد في وقت بات فيه اللاعب المغربي من الأسماء التي تحظى بثقة الطاقم التقني للايبزيغ، بعدما نجح في فرض نفسه ضمن التشكيلة الأساسية للفريق الألماني، منذ التحاقه به خلال فترة الانتقالات الصيفية الماضية.

ويواصل العيناوي تجربته مع لايبزيغ بموجب عقد إعارة لموسم واحد قادما من روما الإيطالي، مع احتفاظ النادي الألماني بخيار شراء عقده بشكل نهائي مقابل مبلغ يناهز 25 مليون يورو.

وعوض الناخب الوطني محمد وهبي غياب العيناوي باستدعاء اللاعب سمير المرابيط إلى معسكر "الأسود" تحضيرا لمواجهتي النيجر، ضمن التصفيات المؤهلة إلى كأس أمم إفريقيا 2027.

بونو يحتفي بمئويته الدولية في البيضاء

عبر ياسين بونو، حارس مرمى المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم، عن سعادته بخوض مباراته الدولية المائة بقميص "أسود الأطلس"، مساء الجمعة، أمام منتخب النيجر بالمركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء، في مباراة انتهت بفوز المغرب بخمسة أهداف مقابل هدف واحد.

وقال بونو، في تصريح عقب المواجهة، إن بلوغه المباراة المائة مع المنتخب الوطني تزامنا مع اللعب بمدينة الدار البيضاء منحه "إحساسا كبيرا يصعب وصفه"، معبرا عن سعادته بهذه المصادفة.

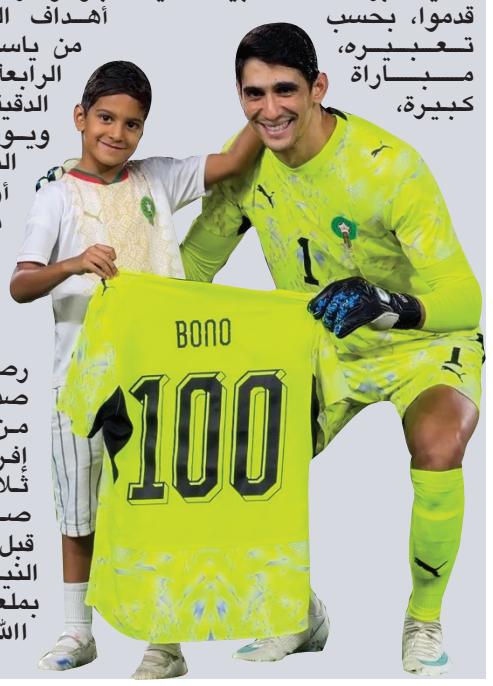
ووجه الحارس الدولي المغربي شكره إلى الجماهير التي حضرت لمساندة المنتخب الوطني، مشيدا بزملائه اللاعبين الذين قدموا، بحسب تعبيره، مباراة كبيرة، ومتمنيا أن يواصل المنتخب تحسين مستواه وتطوير أدائه لتحقيق أهدافه المقبلة.

وببلوغه 100 مباراة دولية، أصبح بونو ثالث أكثر اللاعبين مشاركة في تاريخ المنتخب المغربي، خلف نور الدين النيبت، صاحب 115 مباراة، وأشرف حكيمي، الذي خاض 104 مباريات بقميص "أسود الأطلس".

ويأتي هذا الإنجاز في مسيرة الحارس المغربي، الذي كان من أبرز عناصر المنتخب الوطني خلال نهائيات كأس العالم 2022 بقطر، وأسهم في بلوغ المغرب الدور نصف النهائي للمرة الأولى في تاريخ المنتخبات الإفريقية والعربية.

وشهدت مواجهة النيجر تصدي بونو لركلة جزاء، فيما سجل أهداف المنتخب المغربي كل من ياسر زابيري في الدقيقة الرابعة، وأشرف حكيمي في الدقيقتين الـ27 والـ45+3، ويوسف النصيري في الدقيقة الـ77، وأيوب أوفقير في الدقيقة الـ90، بينما أحرز محمد عبد الرحمن هدف النيجر في الدقيقة الـ41.

ورفع المنتخب المغربي بهذا الانتصار رصيده إلى تسع نقاط في صدارة المجموعة الأولى من تصفيات كأس أمم إفريقيا 2027، بفارق ثلاث نقاط عن الغابون، صاحب المركز الثاني، قبل تجدد مواجهته مع النيجر الثلاثاء المقبل بملعب الأمير مولاي عبد الله بالرباط



المغرب على أعتاب إنجاز تاريخي.. مونديال «الفوتسال» 2028 يقترب من المملكة



يواصل المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم داخل القاعة ترسيخ مكانته كواحد من أبرز المنتخبات على الساحة الدولية، بعدما فرض نفسه قوة كروية صاعدة قارياً وعالمياً، بفضل نتائجه المتميزة واستقراره الفني وتطور منظومته الرياضية.

ومع اقتراب موعد كأس العالم لكرة القدم داخل القاعة سنة 2028، تتجه الأنظار نحو المغرب، الذي يسعى إلى تحويل طموحاته الرياضية إلى إنجاز تاريخي باستضافة أكبر تظاهرة عالمية لهذه الرياضة لأول مرة في القارة الإفريقية.

ووفقا لما أورده موقع "FUTSALIA"، فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم يميل إلى منح المملكة شرف تنظيم هذه التظاهرة. وسيكون تنظيم البطولة، في حال تأكيده رسمياً من طرف الفيفا، حدثاً تاريخياً، إذ ستصبح المغرب أول دولة إفريقية تحتضن نهائيات كأس العالم لكرة القدم داخل القاعة.

كما سيشكل هذا الحدث فرصة استثنائية أمام المنتخب المغربي للاستفادة من عاملي الأرض والجمهور، وتقديم مشاركة قوية أمام أنصاره، في محاولة للذهاب بعيداً في المنافسة على اللقب العالمي.

تشير المعطيات الواردة في التقرير إلى إمكانية إقامة مباريات البطولة في عدد من المنشآت الرياضية الكبرى بالمملكة، من بينها: قصر الرياضات بالمجمع الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط، بطاقة استيعابية تبلغ 10 آلاف متفرج.

وقاعة المركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء، بطاقة استيعابية تصل إلى 15 ألف متفرج. إضافة إلى قاعة أولمبيك أرينا بمدينة طنجة، بطاقة استيعابية تبلغ 5 آلاف متفرج.

ومن المنتظر أن تعرف البطولة مشاركة 24 منتخباً، خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 29 أكتوبر 2028، وفقاً للجدول الذي صادق عليه مجلس الفيفا. وسيضمن المغرب، بصفته البلد المضيف في حال إقرار استضافته، بطاقة التأهل المباشر، فضلاً عن حصول القارة الإفريقية على مقعد إضافي، لترتفع حصتها إلى أربعة منتخبات.

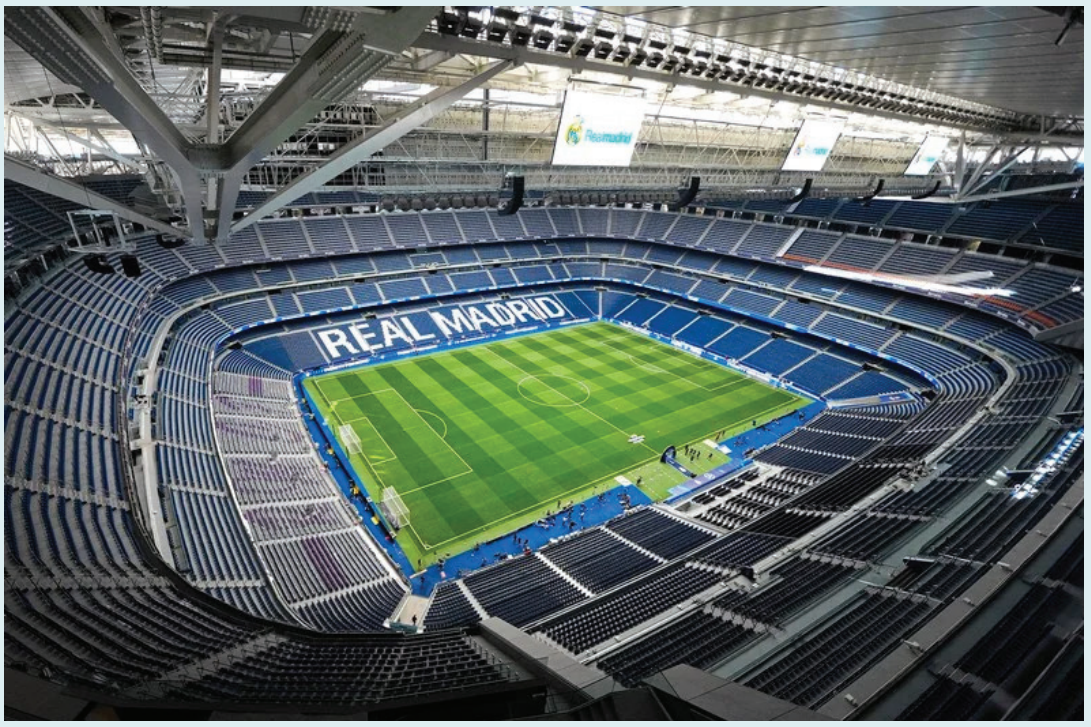
الريال يدخل على خط المواجهة بين إسبانيا والمغرب لاستضافة نهائي المونديال

لم تعد المنافسة على استضافة المباراة النهائية لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2030 مجرد سباق بين الملاعب والمنشآت الرياضية، بل تحولت إلى صراع نفوذ وتبادل رسائل مباشرة بين الأطراف الثلاثة المنظمة للبطولة، إسبانيا والبرتغال والمغرب.

وفي خضم هذا التنافس، قرر نادي ريال مدريد الإسباني توصيل صوته للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، حاملا رسالة تتسم بقدر كبير من الثقة والقوة، حيث كتب "يمكنكم بناء ملعب ذهبي، لكن الأهم هو معرفة كيفية إدارة الفعاليات، ونحن الأفضل في ذلك".

ووفقا للموقع الإلكتروني لصحيفة (آس) الإسبانية، جاءت هذه الرسالة خلال زيارة وفد من الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) إلى ملعب "سانتياغو برنابيو"، معقل النادي الملكي ضمن جولة لتقييم المدن والملاعب المرشحة لاستضافة مباريات مونديال 2030، التي ستنظمها إسبانيا والبرتغال والمغرب بشكل مشترك.

ورغم أن القرار النهائي بشأن أماكن إقامة لقاءات البطولة، بما في ذلك المباراة النهائية، لن يتم اتخاذه قبل عام 2027، فإن ريال مدريد فضل الكشف عن أوراقه مبكرا، وأكد أن امتلاك الملعب وحده لا يكفي، وأن الخبرة التنظيمية هي العامل الحاسم.



ولم يكتف ممثلو الريال باستعراض الإمكانات الهائلة لملعب سانتياغو برنابيو، بل وجهوا رسالة واضحة حول أحقية العاصمة الإسبانية مدريد في استضافة الحدث الأبرز في البطولة.

وأكد أحد المسؤولين، وهو يمتلك خبرة تمتد لنحو عقدين في تنظيم المباريات والفعاليات داخل الملعب، أن التفوق لا يقاس بجمال المنشآت فحسب، بل بالقدرة على إدارة الأحداث الكبرى بكفاءة وسلاسة.

وقال المسؤول أمام وفد فيفا: "يمكنكم بناء ملعب ذهبي، لكن عليكم أن تعرفوا كيف تديرون الفعاليات. أنتم بحاجة لفريق يضمن سير كل شيء بسلاسة، ونحن الأفضل في هذا المجال".

ولخصت هذه الكلمات موقف ريال مدريد، الذي يستند لسجل حافل في استضافة المباريات الكبرى والفعاليات العالمية، كان آخرها مباراة ضمن دوري كرة القدم الأمريكية الأسبوع الماضي.

وغادر مبعوثو فيفا مدريد وهم على يقين تام بحجم الثقة التي يستند إليها الريال في مساعيه لاستضافة المباراة النهائية.

ويرى العملاق الإسباني أن خبرته التنظيمية، إلى جانب الإمكانات الاستثنائية لملعب سانتياغو برنابيو بعد إعادة تطويره، تمنحه أفضلية واضحة على منافسيه، حيث سبق أن طرح فلورنتينو بيريز، رئيس نادي ريال مدريد، هذا الرأي على السويسري جياني إنفانتينو، رئيس فيفا، خلال اجتماعات سابقة.

ولم يكن نادي ريال مدريد الطرف الوحيد الذي استغل زيارة وفد فيفا، إذ تحرك الاتحاد الإسباني لكرة القدم أيضا، بقيادة رئيسه رافاييل لوزان، الذي حرص على توصيل وجهة نظر بلاده بشأن كيفية توزيع مباريات البطولة، مع التركيز بشكل خاص على المباراة النهائية المقررة في 21 يوليوز عام 2030.

وخلال مأدبة عشاء مع مسؤولي فيفا، أوضح لوزان موقف اتحاد الكرة الإسباني بكل صراحة، حيث قال: "إسبانيا تريد استضافة المباراة النهائية على أرضها، ولن تتنازل عن هذا الحق".

وبدا لوزان مُصرا على الدفاع عن هذا المطلب، معتبرا أن استضافة الحدث الأبرز يجب أن تكون امتدادا طبيعيا لدور إسبانيا في تنظيم البطولة، لا سيما وأنها ستستضيف العدد الأكبر من مباريات المونديال.

ورغم حدة المنافسة، فإنه وفقاً لصحيفة (ماركا)، لم يشر أحد لاحتمال انسحاب إسبانيا، وهو سيناريو لا يبدو مطروحا بجدية بين القائمين على ملف الترشح.

لانس الفرنسي يغلق الباب أمام الركراكي

حسم نادي لانس الفرنسي ملف مدربه الجديد، معلنا التعاقد مع الفرنسي ديدييه ديغارد للإشراف على الفريق خلال الموسمين المقبلين، خلفا لياني كوزاك، في خطوة أنهت الحديث عن إمكانية استقطاب الناخب الوطني السابق وليد الركراكي.

وكان اسم الركراكي قد تردد بقوة ضمن قائمة المرشحين لقيادة الفريق الفرنسي، خلال الفترة الأخيرة، بعدما حظي بترشيح من الدولي الفرنسي السابق إيمانويل بيتي، المتوج بكأس العالم سنة 1998، الذي أبدى إعجابه بالمؤهلات التدريبية للمدرب المغربي، معتبرا أنه يمتلك المقومات اللازمة لخوض هذه التجربة.

غير أن مسؤولي لانس اختاروا وضع ثقتهم في ديغارد، البالغ من العمر 40 عاما، والذي راكم تجربة سابقة في الدوري الفرنسي من خلال قيادته لفريق لوهافر، ليحسم النادي بذلك وجهته التقنية بعيدا عن الخيار المغربي.

تجدر الإشارة إلى أن اسم وليد الركراكي سبق أن ارتبط أيضا بإمكانية تدريب باريس إف سي، ليظل مستقبله المهني محط ترقب، في انتظار الكشف عن الوجهة التي سيختارها لخوض أول تجربة تدريبية له عقب مغادرته المنتخب الوطني المغربي.



بلغة الاحصائيات.. حكيمي يطرز تألقه أمام النيجر بأرقام استثنائية

لم يكن تألق أشرف حكيمي في المواجهة التي فاز خلالها المنتخب الوطني المغربي على نظيره منتخب النيجر بخمسة أهداف مقابل هدف واحد، مساء الجمعة 13 نونبر، مجرد انعكاس لأرقامه الهجومية، بل حمل في طياته مؤشرا تكتيكيا لافتا يتعلق بالطريقة التي وظفه بها الناخب الوطني محمد وهبي، بعدما منحه هامشا أكبر للتحرك وحرية في مغادرة مركزه الأصلي على الرواق الأيمن.

وبدا نجم باريس سان جيرمان مختلفا هذه المرة بقميص «أسود الأطلس»، إذ لم يكتف بأدواره المعتادة كظهير أيمن يتقدم على طول خط التماس، وإنما ظهر في مناطق متعددة من الملعب، تارة في عمق وسط الميدان، وتارة أخرى بالقرب من منطقة الجزاء، مستفيدا من تحركات زملائه لاقتحام المساحات وصناعة الخطورة.

وقدم حكيمي واحدة من أبرز مبارياته الدولية، بعدما وقع هدفين وقدم تمريرة حاسمة، فضلا عن تسديداته الخمس المؤطرة، ليكون أحد أبرز صانعي الانتصار العريض أمام النيجر، في مباراة أظهرت أن الاستفادة من إمكانياته الهجومية لا تتطلب بالضرورة إبقاءه ملتصقا بمركز الظهير الأيمن.

وكانت أبرز ملامح هذا التوظيف الجديد واضحة منذ الدقائق الأولى، إذ سمح له تحرك إبراهيم دياز نحو الجهة اليمنى بالتقدم إلى العمق وشغل المساحات خلف خط الوسط، وهي الأدوار التي يجيد تنفيذها مع فريقه الفرنسي تحت قيادة المدرب الإسباني لويس إنريكي.

وتجسد ذلك بشكل واضح في الدقيقة 27، عندما استغل حكيمي المساحة المتاحة أمام منطقة الجزاء، قبل أن يطلق تسديدة قوية استقرت في الزاوية الضيقة لمرمى الحارس جبريلا كاسالي، مسجلا الهدف الأول له في المباراة، دون الحاجة إلى الانطلاق من الرواق أو الاعتماد على عرضية من الجهة اليمنى.

ولم يكن الهدف مجرد إضافة عددية إلى رصيد المنتخب الوطني، بل عكس تحولا في طبيعة الأدوار المسندة إلى عميد «أسود الأطلس»، الذي أصبح مطالبا باستثمار قدراته في صناعة اللعب والاختراق والتسجيل، بدلا من الاكتفاء بالتقدم على الجهة اليمنى وإرسال الكرات العرضية.



من غسل الصحون إلى قمة التكنولوجيا.. قصة صعود هوانغ ورحيله عن إنفيديا

عاد جنسن هوانغ في سبتمبر 2023 إلى مطعم "ديني" في وادي السيليكون، حيث جلس قبل 3 عقود مع شريكين لوضع فكرة شركة تصمم رقائق تجعل ألعاب الكمبيوتر أكثر واقعية، وكانت إنفيديا حينها دخلت نادي الشركات التريليونية، وأصبح المطعم مكانا للاحتفاء ببداية لم تكن تشبه حجم الشركة التي خرجت منها.

واستعاد هوانغ يومها عمله في شبابه غاسلا للصحون ومساعدا للنادل وتادلا في فرع آخر للسلسلة، وبعد 3 سنوات من تلك العودة الاحتفالية، أعلنت إنفيديا اليوم الخميس استقالته من قيادتها، وسط أزمة تتعلق بعلاقاته الشخصية وتحقيق في شبهات استهداف استخباراتي أجنبي.

وبين المشهدين تمتد قصة رجل بنى مع شريكيه شركة للرسوميات، ثم راهن على استخدام رقائقها في حل مسائل تتجاوز الألعاب، حتى أصبحت إحدى ركائز طفرة الذكاء الاصطناعي. وفي يوم إعلان رحيله، استقبل المستثمرون التحول بموجة بيع حادة لسهم الشركة.

طفل مهاجر ومهندس طموح

وُلد هوانغ في تايوان عام 1963، وقضى جزءا من طفولته في تايلند قبل انتقاله إلى الولايات المتحدة. وذكرت أسوشيتد برس أن أسرته أرسلته مع شقيقه إلى أمريكا، وأنهما أقاما في معهد بولاية كنتاكي ظنه أقاربه مدرسة داخلية مرموقة، بينما كان مؤسسة إصلاحية.

وتؤكد جامعة ولاية أوريغون في سيرته أن تلك البداية كانت قاسية على الطفل المهاجر، لكنه واصل الدراسة، وتخرج فيها عام 1984 بدرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية، ثم حصل على الماجستير من جامعة ستانفورد. وعمل في شركتي "إيه إم دي" و"إل إس آي لوجيك" قبل تأسيس إنفيديا.

وفي 5 أبريل 1993، تأسست إنفيديا بمشاركة كريس مالاكوفسكي وكيرتس بريم، وكان الرهان الأول على تسريع الرسوميات ثلاثية الأبعاد في سوق الكمبيوتر والألعاب الآخذة في الاتساع.

شركة كادت تختفي

لم تخل مسيرة الشركة من عراقيل، ففي خطاب ألقاه بجامعة تايوان الوطنية عام 2023، روى هوانغ كيف دفعت أخطاء مبكرة في مشروع لتطوير رقائق لجهاز ألعاب تابع لشركة "سيغا" إنفيديا إلى الاقتراب من الإفلاس.

اضطرت الشركة إلى التخلي عن العقد مع تغير اتجاه الصناعة، وساعدتها قيادة سيغا على تفادي الانهيار. واستخلص هوانغ أن مواجهة الخطأ وطلب المساعدة بتواضع كانا مما أنقذ الشركة، وفق روايته التي نشرتها إنفيديا.

ثم بدأت المنتجات تمنح المشروع فرصة للبقاء والتوسع. ففي 1997 أطلقت "ريفا 128، وبحلول يناير 1998 كانت قد شحنت مليون وحدة منه، بحسب سجلها التاريخي.

وفي يناير 1999 طرحت أسهمها للاكتتاب العام، ثم أطلقت في غشت من العام نفسه "جيفورس 256، الذي قدمته بوصفه أول وحدة لمعالجة الرسوميات.

رهان كودا الطويل

في 2006 كشفت إنفيديا عن معمارية "كودا"، التي فتحت قدرات المعالجة المتوازية في رقائقها أمام العلم والبحث، وأصبح ممكنا توظيفها لمعالجة حسابات كثيرة بالتوازي، بدلا من قصر استخدامها على الرسوميات.



لكن الرهان احتاج إلى سنوات قبل أن تظهر ثماره، وروى هوانغ أن إدخال "كودا" إلى معالجات الشركة كان استثمارا مكلفا، وأن مساهمين شككوا فيه وفضلوا التركيز على تحسين الربحية.

وفي 2012، قدمت شبكة "أليكس نت" دليلا عمليا على الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الرقائق في التعلم العميق والتعرف على الصور. وتوضح الورقة البحثية الأصلية أن تدريب الشبكة استغرق بين 5 و6 أيام باستخدام وحدتين من طراز "جي تي إكس 580".

لم يكن هوانغ مؤلف البحث، لكن إنفيديا امتلكت العتاد والأدوات التي ساعدت الباحثين على تنفيذه. ومع اتساع تطبيقات التعلم العميق، وجدت الشركة سوقا أكبر من تلك التي بدأت بها.

وفي 2016، سلّم هوانغ بنفسه أول حاسوب "دي جي إكس1-" للذكاء الاصطناعي إلى أوبن إيه آي، وفق توثيق الشركة، قبل سنوات من إطلاق "شات جي بي تي" واتساع السباق على الحوسبة.

من الرقائق إلى مراكز البيانات

بالتوازي، وسعت إنفيديا أدواتها داخل مراكز البيانات. وفي أبريل 2020 أتمت الاستحواذ على "ميلانوكس" بنحو 7 مليارات دولار، لتضيف تقنيات الشبكات عالية الأداء إلى قدراتها في المعالجة.

ولم تنجح كل محاولات التوسع؛ ففي فبراير 2022 أنهت مع سوفت بنك صفقة الاستحواذ على شركة تصميم الرقائق "آرم"، بسبب تحديات تنظيمية حالت دون إتمامها، وفق بيان الطرفين.

ثم جاء الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي التوليدي ليضاعف الطلب على البنية التي بنتها إنفيديا. ولم تعد المنافسة مقتصرة على بيع رقائق منفردة، بل شملت المعالجات والبرمجيات والشبكات والأنظمة التي تحتاجها مراكز البيانات.

وتوضح النتائج المالية حجم التحول: ارتفعت الإيرادات السنوية من 26.97 مليار دولار في السنة المالية 2023 إلى 215.9 مليار دولار في السنة المالية 2026، أي نحو 8 أضعاف خلال 3 سنوات مالية.

وفي أحدث نتائج منشورة، للربع الثاني من السنة المالية 2027 المنتهي في يوليو/تموز الماضي، بلغت الإيرادات نحو 96.2 مليار دولار، منها 89 مليار دولار لمراكز البيانات، مقابل صافي ربح يقارب 59.7 مليار دولار.

القمة وحدود القوة

انعكس هذا النمو على المؤشرات الأمريكية، ففي 29 أكتوبر 2025 أصبحت إنفيديا أول شركة تبلغ قيمتها السوقية 5 تريليونات دولار، وارتبط صعودها بتحولها من مصمم متخصص في رقائق الرسوميات إلى ركيزة لصناعة الذكاء الاصطناعي.

وصار هوانغ، بسترته الجلدية السوداء، وجها معروفا خارج دوائر المهندسين، لكن اتساع نفوذ الشركة أدخلها أيضا في قلب التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين.

وأظهرت إفصاحاتها أن اشتراط تراخيص أمريكية لتصدير رقائق "إتش 20" إلى الصين في أبريل2025 تسبب في تحميلها أعباء بقيمة 4.5 مليارات دولار مرتبطة بالمخزون والتزامات الشراء، ضمن الربع الأول من سنتها المالية 2026.

ورغم هذا الصعود، ظل هوانغ يستحضر احتمال الفشل. ففي قمة اقتصادية بستانفورد عام 2024، تحدث عن أهمية القدرة على تحمل الانتكاسات، وربط بناء الشركات العظيمة بتجارب الألم والتعثر، وكانت هذه الفلسفة متسقة مع شركة نجت من أخطاء مبكرة، لكنها لم تمنع أزمة من نوع مختلف في قمتها.

أسبوع أنهى 33 عاما

أعلن مجلس إنفيديا الأحد الماضي فتح تحقيق مستقل بعد تقارير أفادت بأن هوانغ كان هدفا لجهود استخباراتية أجنبية، وقال المجلس حينها إنه لا يملك ما يدعوه للاعتقاد بأن الأمن القومي الأمريكي أو أسرار الشركة تعرضت للاختراق.

وفي رسالة إلى الموظفين نشرتها الشركة في اليوم نفسه، أقر هوانغ بخيانة زوجته، واعتذر لأسرته والعاملين والمساهمين، وأكد تحمله المسؤولية واستعداده للتعاون مع التحقيق.

وحسب أسوشيتد برس، تناولت التقارير علاقته بسيدة الأعمال أليس هوانغ، التي يشتبه مسؤولون أمريكيون في عملها لصالح الاستخبارات الصينية، ثم علاقة أخرى مزعومة بمسؤولة في إنفيديا. ونفت الصين اتهامات التجسس.

واليوم، أعلنت الشركة استقالته من رئاستها ومنصب الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، وتعيين المديرة المالية كوليت كريس رئيسة تنفيذية مؤقتة، وبدء البحث عن خلف دائم من داخل الشركة وخارجها. ولم يتضمن بيان انتقال القيادة نتائج نهائية للتحقيق.

السهم يختبر ما بعد المؤسس

ووقت كتابة هذه السطور تراجع سهم إنفيديا بنسبة 4.34% إلى 166.19 دولارًا خلال تعاملات اليوم بعدما لامس أدنى مستوى خلال الجلسة عند 148.8 دولارًا، وظلت القيمة السوقية للشركة تدور حول 4 تريليونات دولار، في جلسة لا تزال جارية.

وتوضح هذه الحركة حجم ارتباط الذي صنعه المستثمرون بين إنفيديا ومؤسسها. ونقلت رويترز عن مستثمرين خشيتهم من أثر تغيير القيادة على الرؤية الإستراتيجية وتمويل توسع قطاع الذكاء الاصطناعي، مقابل تأكيد آخرين أن الطلب على معالجات الشركة لن يختفي بمجرد مغادرة هوانغ.



وحدة المغرب وطمأنينته... التزام ملكي أصيل وحازم



■ طالع السعود الأطلسي

أحْيى المغاربة ذكرى المسيرة الشعبية ليوم 6 نوفمبر 1975، لاسترجاع أقاليم الصحراء المغربية من الاستعمار الإسْبَاني... حدَثٌ تاريخي في مَسار الوطنية المغربية، أساسه استرجاع الأقاليم الصحراوية وربطها بوطنها الأصلي، وإلى اليوم هو حل مستمر في مساعي تثبيت شرعيته الدولية.

بلَغ عدَّاد تطورات قضية الصحراء المغربية، من تورُّم مؤشراته، عبر أكثر من نصف قرن، استهلكته في عدة منعرجات جاوزتها، وتحولات اعترتها، بلغ حدّا أن أضحى يستدعي تصفيره. وقد أتاحَتْ له روسيا ذلك، في اجتماع مَجلس الأمن ليوم 30 أكتوبر الماضي، بالفيتو الذي اعترضت به على مشروع القرار الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا بمشروع القرار الذي قدّمته،ولم تفلح في جني سوى ثلاثة أصوات معه، من أصل تسعة كانت مطلوبة لتمريره.

تحقق تصفير العدَّاد، على عكس قصدية الروس، حين أعدَم "الفيتو" ذاك، المبرر القانوني لاستمرار بعثة الأمم المتحدة بما حملته من أهداف منذ 1991... أهداف أكلت عليها قضية الصحراء المغربية وشربت، قبل الدهر.

بلاغ الديوان الملكي المغربي، بعد أقل من ساعة، على انفضاض، اجتماع مجلس الأمن، الجمعة 30 أكتوبر، فاجأ المغاربة والمعنيين كما المهتمين من الدول ومن الإعلام الدولي... من حيث أنه "طارد" قرار مجلس الأمن، وعلى بُعد مَسافة زمنية لصيقة به، وأيضا وأساسا من حيث تعبيره عن ارتياح المغرب للقرار. ويمكن اختزال مضمونه فيما يشبه القولة المأثورة "لم آمُر به ولم يسؤْني". في اجتماع ملكي، يوم الأربعاء 4 نوفمبر ترأسه الملك محمد السادس، لم يرد أي تعليق على وقائع

> من المسيرة الخضراء إلى اليوم ظل الخيار السلمي إطاراً ناظماً لتدبير قضية الصحراء وترسيخ مغربيتها دولياً دائماً

اجتماع مجلس الأمن، ولكن، الملك بدا منشغلا بحسن تدبير مغادرة المينورسو المغرب، وأمر السلطات المغربية بتيسير ذلك، ما يدل على عدم انزعاج المغرب من عدم استمرار وجودها، مجدِّدا التزام المملكة بالاحترام الإرادي لوقف إطلاق النار، ومؤكِّدًا مرة أخرى على الحزم للدفاع عن وحدة الوطن المغربي وعلى أمن وطمأنينة المغاربة.

بالعودة إلى وقائع اجتماع مجلس الأمن... دلّت سرعة إصدار بلاغ الديوان الملكي على أنّ مَرْكز القرار السياسي المغربي كان في صورة الاستعداد الروسي لتعطيل مَشروع القرار، الذي أعدّته الولايات المتحدة الأمريكية، بإشهار "الفيتو". وذلك ما سيُوَضّحه ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية، في حوار صحفي، ليؤكّد أن الروس أخبروه بذلك. وذلك التوضيح سيكشف كيف أن "العقل الاستراتيجي المغربي"، الرافع للدولة المغربية برئاسة الملك محمد السادس، لم ينزعج للأمر، وأخضع "الفيتو" الروسي لقياسات "اللوغاريتم" المغربي، المدبِّر للقضية الوطنية المغربية... وكان أن توصل إلى أن لا ضرورة ولا فائدة من الخوض مع الروس في محاولة لإقناعهم بتغيير ما اعتزموا عليه ولا إلى مقايَضتهم حجب "فيتوهم" بإغراءات ولا "بهدايا" استراتيجية أو تجارية أو اقتصادية. بدا للمغرب أن الفيتو الروسي سيوقف قرارا، ولكنه سيفتح مسارًا نوعيا في تطورات القضية المغربية، كان سيفتحه، جزئيا، بالقرار الذي لم يصدر، لو تم الاتفاق على البدء بتنزيل مُقترح الحكم الذاتي وتمكين بعثة الأمم المتحدة من مواكبته "بكْناش تحملات" جديد... الفيتو أشرع المسار ووجه القضية بكل حمولاتها نحوه. فلماذا يجتهد المغرب في محاولة إبطال السحر، إذا كان يرى أنه سينقلب على صاحبه وبيده.

المغرب، في بلاغ الديوان الملكي، وفي تصريحات الوزير في الإعلام العمومي، لم يعاتب روسيا، وبدا غير معني بالخوض في دواعي وخلفيات قرارها. في تصرف براغماتي من صميم النضج السياسي، تحاشا أن يلوث مفعول الفيتو العلاقات المغربية الروسية... هي علاقة تغذيها سنوات جاوزت السبعين، عبرت فيها بسلام، مرحلة "الحرب الباردة" وتوترات واحتقانات الصراعات الدولية. علاقات محصنة بالاحترام المتبادل وجرعات قوية من العقلانية في تدبيرها. علاقات تصون المنفعة المتبادلة وتحفظ لطرفيْها حقهما في ممارسة تباين اختياراتهما السياسية وميولاتهما الإستراتيجية. ويكفي التذكير بأن روسيا لا تعترف "بجمهورية البوليساريو"، ولا تتيح "لجبهة البوليساريو" أي نشاط في الأروقة السياسية والاجتماعية الروسية. ما يعكس حرص روسيا على تعقيم علاقاتها مع المغرب من أي ملوثات وأي منغصات.

يهم المغرب أن الحل السلمي للمنازعة في مغربية أقاليمه الجنوبية، تستدعي اليوم "تصفير عدادها" لتفتح أمام مقاربة حلها قواعد جديدة، غير تلك التي وضع قرار مجلس الأمن 2797 حدا لها، مغادرة بعثة الأمم المتحدة (مينورسو) حملت معها في أمتعتها كل مسوغات وجودها، والتي تآكلت والتهمتها سنوات من دغدغة وتحمل دلال وهم انفصالي، أصلا تآكد المنتظم الدولي من كونه مجرد "زبد" لا ينفع لا الأرض ولا الناس. وقد كان المبعوث الأممي جيمس بيكر أول من صرخ بأعلى قناعته بأن الاستفتاء لتقرير المصير مستحيل.

أداة الوهم الانفصالي نفسها، نما وتفاعل داخلها سؤال "تقرير مصيرها"... صحا البعض من عقلائها، على حقيقة أنها مجرد "خدمة مناولة"، ولعمر جيليْن. وما بقي من قادتها في الخدمة تلك، إنما متشبث بمنافع "تقرير مصيره هو". ولذلك تضمن مشروع القرار الذي صوتت لصالحه إحدى عشر دولة في المجلس، وستحفظ صوتها بصلاحيته السياسية في مستقبل مسار الحل، بأن يفتح الوسيط الأممي الحوار مع كل التعبيرات الصحراوية، خارج جبهة البوليساريو، ومنهم حركة "صحراويون من أجل السلام" وتيار "خط الشهيد"، وفي المقام الأول المغاربة الصحراويون الأوفياء لأجدادهم ولوطنهم، وهم المرابطون في مغربيتهم، تاريخا وحاضرا، أرضا ومعنى. ذلك التوجه المطلوب أمميا، سيستمر في أفق القواعد الجديدة لمسار تنزيل مقترح الحكم الذاتي، حلا لقضية الصحراء المغربية. وواضح أن جبهة البوليساريو، أو ما تبقى من أصلها، ستكون معزولة وسط التعدد الصحراوي، بعنادها في سردية وهمها الانفصالي. والمهم أن زعم "الممثل الوحيد للشعب الصحراوي" تلاشى ومعه تبدّدت مغالطة وجود شعب وبالتداعي يمتلك مقترح الحكم الذاتي صوابيته والتي أقنع بها أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة... ذلك المقترح هو اليوم أسُّ القاعدة الجديدة لمسار الحل.

الحل التاريخي انتزعه المغرب بالمسيرة الشعبية السلمية، التي اخترقت الحدود، التي كان الاستعمار الاسباني يفصل بها الأقاليم الجنوبية المغربية عن وطنها. تلك المسيرة، والتي يحييها المغرب عيدا وطنيا، ذكرى يوم السادس من نوفمبر من سنة 1975، كانت حلا سلميا وحاسما في الانتصار لحق وطني مغربي، وأيضا حماية لهذه المنطقة من دويلة انفصالية، كانت عناصر في الجيش الفرنكاوي الاستعماري تُعد لتأسيسها، وتكون أداة في مطامعهما، آنذاك، لاستدامة النزوع الاستعماري... وهي "الدوَيْلة" التي تاق لجعلها الراحل الرئيس الجزائري هواري بومدين "حجَرا في حذاء المغرب"... ذلك الحل صمد لأكثر من نصف قرن عبر منعطفات ومضايق وسهولا، مخفورا بتدبير استراتيجي ملكي، للملك الحسن الثاني وبعده للملك محمد السادس... تدبير متَّسم بالحكمة والتأني، ومحول بإجماع وطني حيوي، ما غرس القضية وحلها السلمي في المسار التنموي، الإصلاحي والتحديثي للمغرب. حل له اليوم مؤشرات عالية في التحقق والتقدم... ومنها قوة تلاحم الدولة والشعب في الوطنية وفي الفعالية وفي الإنجاز. ويشمل ذلك المغرب بكل شساعته وبكل عمقه وبكل مكونات شعبه وجهاته ومناطقه، وضمنها أقاليم الصحراء المغربية، التي استعادت اليوم قاعدة غاية حلها وهي تكريس مغربيتها ووحدة ساكنتها بكل خصوصياتهم وتنوع تعبيراتهم داخلها ومع وطنها المغربي.

صديقي المناضل الفذ، رفيق العلَمَيْن الوطنيين الفقيه محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي، الأخ الأستاذ عباس بودرقة، والذي كان من بين الفاعلين الكبار في هيئة الإنصاف والمصالحة، صباح الأربعاء 4 نوفمبر هذا، بعث لي، نصا تاريخيا، سرني وأنعش ذاكرتي، "كتبه في يوليو 1957، صديق كبير ومميز آخر فقدناه، المرحوم باهي محمد حرمة الشنقيطي... ومعروف أن محمد باهي، الذي فقدت إبداعه الصحافة العربية، كان قد رفض، في منتصف سبعينات القرن الماضي، عرضا مباشرا لتولي رئاسة "الجمهورية الصحراوية"، وبعد ذلك الرفض الوطني المغربي، غادر الجزائر إلى المنفى الباريسي.

بمقتطف من ذلك النص الدال والحي منذ 1957 وإلى اليوم أختتم هذا المقال:

"... أن هذا المغرب كان منذ عصور ما قبل التاريخ كتلة واحدة بصحرائه وأطلسه وريفه ومدنه وقراه، وأن هذه الكتلة العريقة الأكيدة كانت تتغلب على الانقلابات التاريخية المتعددة باتحادها وتضامنها، وأن هذه الوحدة الأصلية الاثنوغرافية تأصلت، وترعرعت، وأينعت، وتبلورت وتوثقت وتمكنت وشائجها وروابطها وعناصرها التركيبية باعتناق المغرب العربي الدين الإسلامي، واتخاذه العربية لغة للدواوين والمعاملة والتعبير والتأليف، وبعبارة موجزة لغته الرسمية القومية. وأن ملوك المغرب الذين تعاقبوا على منصة الخلافة حتى الآن، دافعوا عن الحدود الطبيعية والتاريخية للمغرب. وأن أي قياس أو تصميم لتجزئة المغرب أوفك هذه الوحدة ليس إلا ضربا من العبث والتخليط، وسعيا وراء الأحلام والأوهام والخرافات".



أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 161 • من 16 إلى 30 نونبر 2026

المهرجان الدولي للفيلم بمراكش يكشف قائمة لجنة تحكيم الدورة الـ23



كشف المهرجان الدولي للفيلم بمراكش عن لجنة تحكيم دورته الثالثة والعشرين، برئاسة الممثلة الفرنسية ماريون كوتيار.

وتضم اللجنة ممثلين ومخرجين ذوي مسارات فنية متميزة، يستكشفون عوالم إبداعية متباينة، ويسهمون، كل من موقعه وبطريقته الخاصة، في تجديد الأشكال السينمائية المعاصرة وأساليب الحكي فيها. وستمنح لجنة التحكيم النجمة الذهبية لواحد من الأفلام الأربعة عشر المشاركة في المسابقة الرسمية.

وستتجه أنظار أعضاء اللجنة إلى جيل من المخرجين الذين يشقون طريقهم في الساحة السينمائية الدولية. فمنذ انطلاقتها، تجسد المسابقة الرسمية، المخصصة حصريا للأفلام الطويلة الأولى والثانية لمخرجيها، أحد الطموحات الكبرى للمهرجان، والمتمثل في اكتشاف أصوات سينمائية جديدة، ومنحها حضورا على الساحة الدولية، وتيسير لقائها بالجمهور.

وستتولى ماريون كوتيار، المتوجة بجائزة الأوسكار لأفضل ممثلة عن أدائها في فيلم "الحياة الوردية" والتي سبق الإعلان عن اختيارها لرئاسة لجنة التحكيم، إدارة مداولات أعضائها، التي ستفضي إلى منح النجمة الذهبية.

وتضم اللجنة ممثلين وممثلات اتسمت مساراتهم الفنية بتنوع لافت وغير متوقع، تراوحت بين سينما المؤلف والأعمال الجماهيرية والإنتاجات الدولية. يتعلق الأمر بالممثل الدنماركي كلايس بانغ، الذي ذاع صيته على الصعيد الدولي بفضل دوره في فيلم "المربع" لروبن أوستلوند، الذي نال السعفة الذهبية في مهرجان كان السينمائي الدولي، والممثلة اللوكسمبورغية، فيكي كريبس، التي فرضت حضورها على الساحة الدولية إلى جانب دانيال داي لويس في فيلم "الخيط الوهمي" لبول توماس أندرسون، قبل أن تحظى بالتقدير في مهرجان كان عن دورها في فيلم "كورساج"، والممثلة الفرنسية البريطانية إيما ماكي، التي بصمت على حضور لافت في فيلمي "جريمة على ضفاف النيل" و"باربي"، ومن المرتقب أن تظهر قريبا في فيلم "نارنيا: ابن أخت الساحر" لغريتا غيرويغ.

كما يشارك في اللجنة الفرنسي جيل لولوش، الذي تألق ممثلا في أفلام "كذبات بيضاء صغيرة"، "باك نور" و"سأظل أرى وجوهكم"، قبل أن ينتقل إلى الإخراج بفيلمي "الحوض الكبير" و"الحب المجنون"، اللذين عرضا في مهرجان كان السينمائي.

وتضم لجنة التحكيم أيضا ثلاثة مخرجين تجاوزت أفلامهم الحدود، من دون أن تفقد شيئا من خصوصيتها الفنية. وهم المخرجة التونسية كوثر بن هنية، التي ترشحت لنيل جائزة الأوسكار عن فيلميها "بنات ألفة" و"صوت هند رجب"، وجعلت من الحدود الفاصلة بين السينما الوثائقية والروائية مجالا للابتكار والتجريب، والمخرج البريطاني أندرو هاي، صاحب فيلمي "45 عاما" و"كلنا غرباء"، الذي يستكشف برهافة نادرة حميمية العلاقات العاطفية وثقل الماضي، والمخرجة الفرنسية السنغالية راماتا-تولاي سي، التي تناولت في أول فيلم روائي طويل لها "بانيل وأداما" قوة الحب المطلق من خلال حكاية تستحضر أجواء الخرافة، ولفتت إليها الأنظار على الساحة الدولية إثر اختيار فيلمها للمشاركة في المسابقة الرسمية لمهرجان كان.

أما المخرج والمنتج المغربي سعيد حميش بن العربي، فيعرف هذه المسابقة عن قرب، إذ سبق له أن شارك فيها سنة 2024 بفيلمه الروائي الطويل الثاني "البحر البعيد"، ليعود إليها مجددا هذه السنة بصفته عضوا في لجنة التحكيم.

فمن فرنسا إلى المغرب، من الدنمارك إلى تونس، ومن المملكة المتحدة إلى السنغال، مرورا بلوكسمبورغ، ترسم لجنة تحكيم الدورة الثالثة والعشرين للمهرجان خريطة حقيقية للسينما المعاصرة. وخلف هذا التنوع في الانتماءات الجغرافية، تتعدد أساليب صناعة الأفلام، وطرق التعبير من خلالها، وسبل مشاهدتها. ومن هذا التفاعل بين التجارب والحساسيات الفنية المختلفة، ستتبلور مداولات اللجنة التي ستفضي إلى تتويج أحد الأصوات الجديدة في السينما العالمية.

وستعلن لجنة التحكيم عن الفائزين بجوائز هذه الدورة يوم السبت 28 نونبر، خلال حفل الاختتام.

إصدار في تراث الملحون المغربي جديد لعبد الإله جنان

صدر حديثا عن دار الأمان بالرباط كتاب بعنوان "شيخ السجية وشيخ الكريحة في تراث الملحون أو ما بين مشيخة الشعر ومشيخة الإنشاد من تماهٍ وشجون"، للباحث عبد الإله جنان، يتناول الارتباط بين "الإبداع الشعري والأداء الصوتي".

والكتاب الذي يعد الحلقة الأولى من سلسلة "الشعر الملحون المغربي قضايا وظواهر"، عبارة عن "تأملات هدفها محاولة فهم تماهي الشعر والإنشاد، داخل البنية الثقافية والفنية للشعر الملحون، وكذلك لفت الانتباه إلى ما يزخر به هذا الشعر المغربي من طاقات إبداعية خلاقة، وإمكانات فنية متفردة".



ويرى المؤلف أن هذه الطاقات والإمكانات "تشهد على تنوع النبوغ المغربي، وتجعل منه شعرا جديرا بالجمع والدرس والبحث، لاستجلاء مكامن الجمال فيه، والكشف عن مكونات خطابه، في أفق استكمال كل مكونات أدبنا المغربي"، آملا أن يفتح هذا العمل "النقاش والدرس والبحث في هذا التراث"، وأن يغني الخزانة المغربية، لإعادة الاعتبار لأزيد من خمسمائة شاعر وأكثر من خمسة آلاف قصيدة.

وتنخرط سلسلة "الشعر الملحون المغربي قضايا وظواهر" ضمن أفق للتفكير والتأمل في بعض القضايا المرتبطة بشعر الملحون المغربي، ومواكبة الفعل الفني من خلال كل أشكال ممارسته (الخاصة منها والعامة) وكذا تقاطعاته مع إبداعات الأقطار العربية سواء على المستويين الفني أو الموضوعاتي.

وهكذا، يحاول الكتاب رصد تلك العلاقة التي تربط الشعر الملحون بالإنشاد أو السرد. فلم يراهن أشياخ الملحون على هذا الارتباط لأغراض فرجوية كما قد يتبدى في الظاهر، مهما تنوعت واختلفت سياقاتها، بل كان الرهان على مؤسسة "الفرجة" أو "الفَرَاجَة" كفضاء يتماهى فيه قرض الشعر وإنشاده وغنائه للحفاظ على تواتر قصائدهم وصونها من التصرف والسرقة والنحل والوضع. وقد نجح أشياخ الملحون نسبيا في سعيهم هذا.

وقال المؤرخ والأديب السعودي، عبد الله بن عبد العزيز ضويحي الضويحي، المتخصص في الشعر النبطي القديم، مقدما للكتاب: "لقد استوقفني طويلا هذا التناول العميق لثنائية النظم والإنشاد، أو ما أسماها أهل الملحون ثنائية 'شيخ السجية' (الشاعر المُلهم) و'شيخ الكريحة' (المنشد والمؤدي المؤتمن)"، مضيفا "إن هذه الثنائية، والارتباط الوجودي بين الإبداع الشعري والأداء الصوتي، ليست حكرا على فن الملحون في المغرب الشقيق، بل هي الظاهرة ذاتها التي تكفلت بحفظ تراثنا في الجزيرة العربية، وعلى رأسه الشعر النبطي. وما يزيد هذا التقاطع عمقا ودلالة أن التجربتين المغربية والعربية كلتيهما عانتا من إعراض مؤرخي الأدب الرسمي عن الإبداعات غير المُعرَبة".

يذكر أن المؤلف عبد الإله جنان، من مواليد مدينة أزمور، باحث متخصص في الشعر الملحون، وعضو مؤسس للجنة موسوعة الملحون المكلفة بإصدار دواوين الشعراء والمتابعة لأكاديمية المملكة المغربية، وعضو لجنة أنطولوجيا قصائد دواوين موسوعة الملحون التابعة للاكاديمية.

وصدر للباحث، الذي شغل مهمة مدير المهرجان الدولي لفن الملحون "ملحونيات أزمور" (من سنة 2011 إلى سنة 2024)، كتاب "أزمور حاضرة الشعر الملحون: دراسة لشعر الشيخ أحمد بنرقية الأزموري" (2024).